التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم
التشخيص والعلاج
من وجهة نظر مخطط التعليم

أ.د.
دكتور / محمد أحمد العدوى
كلية التربية - جامعة الزقازيق

مقدمة :

لقد أصبح مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مفهوما شائعا تتبناه الأنظمة التعليمية فى أغلب بلدان العالم ، ويعنى - من وجهة النظر التقليدية *Traditional view* - إتاحة فرص تعليمية متساوية لجميع أبناء المجتمع الواحد على السواء للالتحاق بالمؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها ومستوياتها بقدر ما تتحمل استعداداتهم وقدراتهم . ولكن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية - من وجهة النظر المعاصرة *Contemporary view* - لم يعد يتضمن معنى المساواة بين أبناء المجتمع فى فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية *Equality of Access* فحسب ، بل اصبح يتضمن أيضا معنى المساواة فى الاستمرار فى التعليم وفرص النجاح والإنجاز *Equality of achievement* [1] . وفى ضوء هذا المعنى أصبح من الضرورى مساعدة طالبى التعليم فى التغلب على العوائق المادية والمعنوية التى قد تمنعهم من استغلال فرص التعليم المتاحة .

وتأخذ مصر مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بالمعنى التقليدى السالف الذكر . وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة من أجل تقديم الفرص التعليمية المتكافئة لأبناء الوطن ، إلا أن المرء يمكنه أن يلحظ فى الحياة اليومية وجود تفاوت بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى مدى استفادتهم من هذه الفرص ، فى غير صالح الطبقات الأقل حظا اقتصاديا واجتماعيا . فعدد غير قليل من أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا قد لا يلتحقون بالتعليم الأساسي (بحلقتيه الابتدائية والإعدادية) ، أو قد يتركون مقاعدهم بعد الالتحاق به من أجل الانخراط فى الحياة العملية طلبا للرزق أو محاولة تعلم حرفة أو صنعة معينة منذ الصغر . وفى الوقت الذى يحتل فيه أبناء الطبقات الاجتماعية الأكثر حظا اقتصاديا واجتماعيا أغلب مقاعد التعليم الثانوى العام وبالتالى التعليم العالى ، نجد أن أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا الأقل حظا اقتصاديا واجتماعيا يستأثرون بأغلب مقاعد التعليم الثانوى الفنى (الزراعى - الصناعى - التجارى) ، أولئك هم الذين لا يلتحقون بالجامعة إلا فى الأحوال النادرة .

ويبدو أن هذا هو واقع حال أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا فى الكثير من بلدان العالم . وهذا ما تعترف به اليونسكو فى أحدث وثيقة صدرت عنها فى شأن سياسات التغيير والنمو فى مجال التعليم العالى . فلقد جاء فيها أن العدالة تقتضى أن تتوافر فرص أكبر لأبناء الطبقة

الاجتماعية الدنيا لكى يشاركوا فى برامج تعليمية عالية النوعية . وأن المزيد من المساواة بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى فرص الالتحاق بالتعليم يجب أن يبقى هدفا لأية سياسة موجهة نحو المستقبل (٢) .

وإذا كان عدم تكافؤ الفرص التعليمية من ناحية أخرى يرجع فى بعض الأحيان إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية ، إلا أنه فى كثير من الأحيان يرجع إلى فقدان التخطيط اللازم من أجل تقديم الفرص التعليمية المتكافئة . ومن هنا يمكن إدراك دور التخطيط التعليمى وأهميته فى هذا المجال . فالتخطيط السليم هو الضمان الوحيد لتوزيع الخدمة التعليمية على نحو عادل بين أبناء المجتمع الواحد . وهنا تظهر أهمية دور المخطط التعليمى فى تشخيص مقدار ما يوجد من تفاوت بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى مدى استفادتهم من فرص التعليم المتاحة ، واقتراح بعض الإجراءات / السياسات التى قد تعمل على إعادة التوازن بينها فى هذا المجال .

تحديد مشكلة الدراسة الحالية :

وعلى أساس ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية فى هذين التساؤلين الرئيسيين : كيف يشخص المخطط التعليمى التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ؟ وكيف يمكنه التخفيف من حدتها ؟

ويتفرع عن هذين التساؤلين الرئيسيين التساؤلات الفرعية التالية :-

١- ما مفهوم الطبقة الاجتماعية ؟ وما محكات قياسها ؟ وما موقف المخطط التعليمى من دراستها ؟

٢- ما أهم المؤشرات التى يمكن للمخطط التعليمى استخدامها من أجل تشخيص ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم ؟ وما أهم البيانات التى يتطلبها هذا النوع من التشخيص ؟

٣- ما أهم العوامل التى تؤدى إلى وجود التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ؟ وما أهم الإجراءات / السياسات التى قد تساهم فى تخفيضها ؟

أهداف الدراسة الحالية :

تهدف الدراسة الحالية إلى اقتراح :-

١- بعض المؤشرات التى يمكن للمخطط التعليمى استخدامها فى تشخيص ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم .

٢- بعض الإجراءات / السياسات التى قد تفيد فى التقريب بين الطبقات الاجتماعية فى فرص التعليم .

أهمية الدراسة الحالية :

إذا استطاعت الدراسة الحالية الإجابة على تساؤلاتها ، فإنها ربما تساهم فى :-

١- توجيه نظر الباحثين إلى الكشف عن مقدار ما يوجد بين طبقات المجتمع من تفاوت فى فرص التعليم المتاحة .

٢- توجيه نظر السلطات التعليمية إلى بعض العوامل التى تؤدى إلى وجود التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ، وإلى ما يمكن عمله للتقريب بينها فى هذا الصدد .

٣- تطوير طرق جمع وتحليل البيانات اللازمة لدراسة التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم .

الدراسات السابقة :

الدراسات التى تهتم بتقويم ما تم من تقدم نحو تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة تكاد أن تكون غير موجودة فى مجتمعنا . والمحاولات التى تتم فى هذا الصدد تواجه صعوبة الحصول على بيانات سليمة عن البنية الطبقية للمجتمع ومعايير تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية .

وهناك عدة دراسات قام بها بعض الباحثين فى مجال اجتماعيات التربية ، تناولت التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم . ومن أهم هذه الدراسات ما يلى :-

أولاً : دراسة عبد التواب عبد اللاه (١٩٧٨) بعنوان تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية وتأثره بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ : دراسة ميدانية [٣] . وقد حاول الباحث بيان أثر المستوى الاجتماعى الاقتصادى على توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى ، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية ، وجاءت نتائجها كما يلى :-

١- المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للتلاميذ له تأثير على مستواهم التحصيلى . ويؤثر هذا فى تكافؤ الفرص التعليمية وبصفة خاصة بين أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا .

٢- يرتبط التعليم الثانوى الفنى بالمستويات المهنية الدنيا ، بينما يرتبط التعليم الثانوى العام بالمستويات المهنية الأعلى . وهذا يعنى أن توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى يرتبط أيضا بالوضع الطبقى للتلاميذ وبالمستوى المهنى للآباء .

٣- يعكس توزيع البنات على أنواع التعليم الثانوى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية لأسرهن ، حيث يرتبط التحاق البنات بالتعليم الثانوى العام ارتباطا موجبا بالمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المرتفع ، بينما يرتبط التحاقهن بالتعليم الثانوى الفنى ارتباطا موجبا بالمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المنخفض .

ثانياً : دراسة مصطفى درويش (١٩٧٨) بعنوان ديمقراطية التعليم : دراسة ميدانية [٤] وقد تضمنت - ضمن أشياء أخرى - تصنيف عينة من طلاب جامعة أسيوط إلى خمسة مستويات اجتماعية - اقتصادية ، ومن أهم نتائجها ما يلى :-

١- أن أعلى نسبة من الطلاب والطالبات (٢١٪) جاءت من المستوى الاجتماعى - الاقتصادى الثانى والرابع ، فى حين جاءت أقل نسبة (١٨٪) من المستوى الثالث.

٢- أن ٥٠٪ من الطلاب جاءوا من المستوين الأول والثانى (أدنى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية) ، بينما تأتى ١٥٪ فقط من الطالبات من هذين المستويين

٣- أن تمثيل الطلاب بكليات الجامعة يكاد يكون متساويا من حيث المستوى الاجتماعى - الاقتصادى ، ولكن التباين يكون موجودا عند توزيع طلاب كل كلية على حدة على المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الخمسة .

ثالثاً : دراسة أحمد عبد المطلب (١٩٨٢) بعنوان تكافؤ الفرص التعليمية : دراسة ميدانية فى جامعة أسيوط [٥] . وقد تضمنت الدراسة - ضمن أشياء أخرى - إجراء دراسة ميدانية على عينة من الطلاب للكشف عن مدى تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة بكليات الزراعة والطب البشرى والصيدلة والطب البيطرى والتجارة والحقوق والآداب والتربية . ومن أهم نتائجها ما يلى :-

١- الطلاب من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية العالية نسبيا ترتفع فى الكليات ذات المكانة المرموقة .

٢- تفوق البنات على البنين فى تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية العالية نسبيا فى كل كلية ، وفى العينة التى طبق عليها البحث بوجه عام .

٣- ارتفاع نسبة الطلاب الحاصلين على مكافآت التفوق العلمى المنتمين إلى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المرتفعة عن نسبة الطلاب الحاصلين على هذه المكافآت والمنتمين إلى المستويات الأقل .

رابعاً : دراسة فاروق البوهى (١٩٨٩) بعنوان الأصل الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب الجامعة المصرية : دراسة ميدانية ببعض كليات جامعة الإسكندرية [٦] وقد تضمنت - ضمن أشياء أخرى - أجراء دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة من أجل تصنيفهم إلى ثلاث مستويات اجتماعية - اقتصادية . ومن أهم نتائجها ما يلى :-

١- تباين المستوى الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب مختلف الكليات وبالتالى الفئات الاجتماعية التى ينتمون إليها وفقا لنوع الكلية ، حيث يعلو المستوى الاجتماعى -

الاقتصادى لطلاب كلية الطب والصيدلة المستوى الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب بقية الكليات .

٢- من المستوى الاجتماعى - الاقتصادى الأعلى يأتى طلاب كلية الطب ، ثم يليهم على التوالى طلاب كليات الصيدلة والآداب والعلوم .

٣- بالنسبة للمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط ، ينتمى غالبية طلاب كلية العلوم والصيدلة والطب ، بينما ينتمى طلاب كلية التجارة والتربية للمستوى الاجتماعى - الاقتصادى الأدنى .

٤- أن غالبية الطلاب من مختلف الكليات ينتمون للمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط بنسبة ٥٠,٦ ٪ ، ثم يليهم الطلاب من المستوى الاجتماعى - الاقتصادى الأدنى بنسبة ٣١٪ .

خامساً : دراسة الهلالى الشربينى (١٩٩٤) بعنوان الأصل الاجتماعي - الاقتصادى لطلاب جامعة المنصورة : دراسة ميدانية [٧] وقد تضمنت - ضمن أشياء أخرى - دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة للكشف عن مدى تمثيل خمس طبقات اجتماعية - اقتصادية بكليات الجامعة ، ومن أهم نتائجها ما يلى :-

١- يتمركز معظم طلاب الطبقة العليا على التوالى فى كليات : الطب ٤٠٪ ، والعلوم ٣٥٪ ، والتربية ١٥٪ ، والهندسة ٨٪ ، والحقوق ٣٪ .

٢- القسم الأعلى من الطبقة المتوسطة أكثر الطبقات توازنا فى التوزيع بين كليات الجامعة المختلفة ، وذلك باستثناء كلية الحقوق التى تحظى بأقل نسبة من طلاب هذه الطبقة (٨٪) ، إذ نجد ٢١٪ منهم فى كلية الهندسة ، و٢٢٪ فى كلية الطب ، و٢٣٪ فى كلية التربية ، و٢٤٪ فى كلية العلوم .

٣- يتمركز معظم طلاب القسم الأدنى من الطبقة المتوسطة على التوالى فى كليات الهندسة ٣٤٪ ، والتربية ٣٢٪ ، والحقوق ١٧٪ ، والعلوم ١٠٪ ، والطب ٦٪ .

٤- يتمركز طلاب الطبقتين العاملة والهامشية ، فى كليات التربية (٤١٪ من الطبقة العاملة و٦٤٪ من الطبقة الهامشية) والهندسة (٣٨٪ من الطبقة العاملة و ١٤٪ من الطبقة الهامشية) ، والعلوم (٤٪ من الطبقة العاملة) ، والطب (١٪ من الطبقة العاملة) . أما الطبقة الهامشية فهى غير ممثلة بكليتى الطب والعلوم .

تعقيب على الدراسات السابقة :

وهكذا عرضنا لبعض الدراسات السابقة التى تناولت موضوع تكافؤ الفرص فى التعليم [٨] . ولكن لا يمكن الاعتماد على نتائجها - من وجهة نظر مخطط التعليم - فى

تشخيص مقدار ما يوجد من تفاوت بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية فى مدى استفادتهم من فرص التعليم المتاحة . هذه الدراسات حاولت - كما رأينا - تصنيف عينة من التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينة حسب الطبقات الاجتماعية التى ينتمون إليها ، باستخدام استمارة بيانات عن حالة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية . ويتم الحصول على التمثيل النسبى للطبقات الاجتماعية فى عينة الدراسة من التلاميذ / الطلاب بمقارنة ونسبة أعداد أفراد العينة الذين ينتمون إلى كل طبقة اجتماعية على حدة ، إلى إجمالي أعداد أفراد العينة . ولكن هذا النوع من الدراسات يتوقف عند هذا الحد فى منتصف الطريق . كان ينبغى أن يقارن التمثيل النسبى للطبقات الاجتماعية التى ينتمى إليها التلاميذ / الطلاب فى عينة الدراسة بالتمثيل النسبى للطبقات الاجتماعية التى يتشكل منها المجتمع . وبذلك يمكن الحكم - إلى حد ما - على مدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية . ويتحقق التكافؤ - فى هذه الحالة - عندما يكون التمثيل النسبى لأبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى التعليم بمرحلة معينة مساويا للتمثيل النسبى للطبقات الاجتماعية فى الهرم السكانى . ولكن الدراسات السابقة - كما رأينا - لم تأخذ البنية الطبقية فى الحسبان . وقد يعزى هذا إلى العجز فى البيانات الإحصائية الخاصة بالتركيب السكانى . ومع ذلك ينبغى أن تؤخذ نتائج مثل هذه الدراسات بحذر شديد . وعلى أية حال تقدم الدراسة الحالية بعض المؤشرات التى يمكن للمخطط التعليمى استخدامها فى تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ، تأخذ فى اعتبارها السكان فى سن التعليم أو السكان عامة الذين ينتمون إلى كل طبقة اجتماعية على حدة .

منهج البحث فى الدراسة الحالية :

تستخدم الدراسة الحالية منهج البحث الوصفى الإحصائي الذى يستخدم فى الدراسات التربوية المقارنة .

فى هذا المنهج ، يستخرج الباحث من الإحصاءات الوصفية والتحليلية الدلالات والمؤشرات الكمية والكيفية التى تفيد فى وصف نظام التعليم أو مكوناته كالنمو فى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين ، أو فى وصف مدى التوازن بين الذكور والإناث أو بين الحضر والريف من حيث فرص التعليم أو مدى قدرة نظام التعليم على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع [٩] .

خطة الدراسة الحالية :

تنقسم الدراسة الحالية إلى ثلاثة أجزاء يجيب كل جزء منها بالترتيب على تساؤلاتها الفرعية السالفة الذكر :-

- يعرض الجزء الأول لمفهوم الطبقة الاجتماعية ومحكات قياسها وموقف المخطط التعليمى من دراستها .
- يتناول الجزء الثانى بعض المؤشرات التى يمكن للمخطط التعليمى استخدامها فى تشخيص ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم ، وأهم البيانات التى يتطلبها هذا النوع من التشخيص .
- يتناول الجزء الثالث بعض العوامل التى تؤدى إلى وجود التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ، وأهم الإجراءات / السياسات التى قد تساهم فى تخفيضها .

الجزء الأول
مفهوم الطبقة الاجتماعية ومحكات قياسها وموقف المخطط التعليمى من دراستها

١- مفهوم الطبقة الاجتماعية والتدرج الطبقى :

من الظواهر الاجتماعية الهامة التى تشهدها - فى الأغلب - كل المجتمعات الإنسانية فى كل زمان ومكان ظاهرة تقسيم المجتمع إلى طبقات ومستويات . ويستخدم مصطلح التدرج الطبقى *Social stratification* للإشارة إلى عملية تمايز الأسر بعضها عن بعض وترتيبها هرميا فى طبقات متدرجة ، لها درجات مختلفة من الهيبة والملكية أو القوة . وبذلك يندرج تحت كل طبقة بعض أفراد المجتمع : يعتبرون متساوين فيما بينهم ويعترف بما بينهم وبين طبقات أدنى أو أعلى من اختلافات معينة (١٠) .

وهكذا تتألف الطبقة الاجتماعية من عدد من الأفراد قل أو كثر ، يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة مثل المهنة والثروة والتعليم ...الخ ويختلفون عن غيرهم بدرجة ما فى هذه النواحى نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد (١١) . كما انهم يشغلون نفس الوضع فى الترتيب الاجتماعى الرأسى للمجتمع ومن ثم فإن لهؤلاء الأفراد مركزا معينا وحقوقا تقابلها واجبات معينة ، ومزايا تقابلها مسئوليات محددة - الأمر الذى يجعل بينهم انسجاما واضحا . ويعتبر الناس من نفس الطبقة إذا هم - على سبيل المثال - تداعوا بصورة طبيعية إلى الطعام والشراب وتزاوروا بحرية وتقاربت فيما بينهم أهواء الحب والزواج ... الخ (١٢) .

والطفل فى أى مجتمع طبقى ، يصبح منذ الميلاد عضوا فى الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها والداه . ويبقى عادة عضوا فى هذه الطبقة على امتداد حياته ، بل ويتزوج منها . ومع ذلك يعطى المجتمع لأفراده بعض الفرص من أجل الحراك الاجتماعى ، أى لتحقيق التغير فى المكانة الاجتماعية صعودا أو هبوطا . وفى بعض المجتمعات يشيع تحرك الأفراد إلى أعلى أو إلى أسفل السلم الاجتماعى . وعندما يكون هذا هو الحال ، فإنه يقال بأن المجتمع لديه

طبقات مفتوحة . وفى مجتمعات أخرى ، يقل (أو ينعدم) تحرك الأفراد من طبقة إلى أخرى ، ويبقى الأفراد مدة حياتهم فى نفس الطبقة التى تصادف ميلادهم فيها . ويقال إن هذه الطبقات الاجتماعية طبقات مغلقة ، ويطلق عليها فى هذه الحالة مصطلح طائفة *Caste* ، كما هو الحال فى الهند[١٣].

وهكذا يوجد فى كل مجتمع نظام فى التدرج الطبقى ، يصنف *Rank* أعضاؤه فى طبقات يتلو بعضها فوق بعض ويوزع بينهم المال والقوة والهيبة . كما يوجد فى كل نظام للتدرج الطبقى بعض القنوات التى تحدد كيف يتحرك الناس إلى أعلى أو إلى أسفل السلم الاجتماعى . وهذا هو ما يطلق عليه مصطلح الحراك الاجتماعى *Social mobility* الذى يعنى انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية إلى أخرى . ففى المجتمعات المفتوحة ، يتحرك الأفراد دائما وبسهولة نسبيا إلى المراكز الاجتماعية ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية . فالإيمان بمبدأ المساواة الاجتماعية قد خلق اعتقادا لدى أبناء الشعب الأمريكي بان مجتمعهم يوفر لهم فرصا أكبر للحراك الاجتماعى الصاعد بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى . وربما يكون السبب فى ذلك هو أنه لا يوجد فى المجتمع الأمريكي أرستقراطية متوارثة . ويميل الأمريكان لرؤية مجتمعهم ديناميا ومفتوحا ويدعو للتنافس والتحدى . أما الأوربيون فإنهم بالمقارنة مع الأمريكان غارقون فى تقاليد الصفوة ويرون مجتمعهم ستاتيكيا ثابتا ومحكوما بتقاليد ثابتة ومغلقة نسبيا [١٤] .

وعلى أى الحالات ؛ فإن معدلات الحراك الاجتماعى تكون تقريبا واحدة أو متقاربة فى المجتمعات الصناعية الحديثة بالمقارنة مع المجتمعات البسيطة والتقليدية والزراعية . فروابط القربى وشدة التقاليد والعرف وغياب الفرص المهنية البديلة فى مثل هذه المجتمعات إنما يثنى من عزيمة الأفراد من أن يتحركوا وراء نطاق الحدود المرسومة للجماعات التى ينتمون إليها . ولكن فى النظام الطبقى المفتوح ، يحدث الحراك الاجتماعى على نحو مألوف ، حيث يمكن للمرء أن يغير مكانته الاجتماعية من خلال الإنجاز . إنه من السهل على المرء أن يصعد إلى أعلى فى السلم الاجتماعى فى نظام طبقى مفتوح يقوم على الإنجاز ومؤيدا بنظام قيمى يؤكد على جهاد الفرد أكثر مما هو موجود فى مجتمع مغلق ، حيث يرث الشخص مكانته الطبقية الثابتة [١٥] . ومع ذلك قد يلحظ المرء فى الحياة اليومية تفاوتات كبيرة فى الإنجاز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية بين أبناء الأسرة الواحدة بسبب ما قد يوجد بينهم من فوارق فى المواهب والحظ على الرغم من اشتراكهم فى الفرص المتساوية [١٦] .

٢- تفسير التدرج الطبقى :

فى شأن تفسير التدرج الطبقى وتحليله . يمكن التمييز - بوجه عام - فى تراث علم اجتماع التدرج الطبقى *Sociology of stratification* بين تيارين رئيسيين : الأول ، التيار الماركسى وراده كارل ماركس ، والثانى ، التيار الفيبرى وراده ماكس فيبر .

يحدد كارل ماركس الطبقة بأنها جماعة من الناس يؤدون نفس العمل فى إطار عملية الإنتاج ، ومن ثم تختلف الطبقة الاجتماعية باختلاف موقعها من تلك العملية [١٧] . وهو بذلك يبين الصلة بين البناء الطبقى ونظام الإنتاج السائد فى المجتمع ، ويلقى ضوءاً على طبيعة الصراع الذى ينشأ بين الطبقة المستغلة التى تمتلك أدوات الإنتاج ، والطبقة المستغلة التى لا تمتلك أى شئ فى أدوات الإنتاج . واستمرار هذا الصراع بين الطبقتين ، سوف ينتهى إلى وجود مجتمع لا طبقى [١٨] . ففى المجتمع الرأسمالى - على سبيل المثال - توجد طبقتان أساسيتان : الملاك الرأسماليون والبروليتاريا الذين لا يملكون سوى قوة عملهم . وهناك تناقض وصراع طبيعى بينهما بحكم تناقض المصالح . فالعمال هم الذين ينتجون القيم من خلال عملهم ، فى الوقت الذى ينتزع فيه من لا يعملون وهم الرأسماليون فائض القيمة ، ولن يحل هذا الصراع إلا من خلال الثورة على هذا النظام الإنتاجي الذى يقوم على الاستغلال ويكرسه [١٩] . وهكذا يرجع كارل ماركس الوضع الاقتصادى لأية طبقة من الطبقات - فى المقام الأول - إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع . وهذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية [٢٠] . ومن ناحية أخرى يرى كارل ماركس أن انقسام الناس إلى فئات لا يمكن وصفها بأنها طبقية إلا إذا انطوت على تسلسل تصاعدى أو تنازلى فى المراتب ، بحيث يمكن القول بأن قسما ما فى أعلى المجتمع وأخر فى الوسط وقسما ثالثا فى أسفل المجتمع [٢١] .

ما سبق يمثل موقف ماركس وإنجلز من تحديد مفهوم الطبقة والتدرج الطبقى ، إلا أن هناك إسهامات أخرى للماركسيين عدلت أو فسرت التصور الأساسى لها . فهذا لينين يأخذ بالتعريف الماركس للطبقة على أساس أن لكل طبقة دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، ويؤكد فكرة استغلال طبقة لأخرى . يذهب جالسكى إلى تحديد الطبقة عن طريق التفاوت فى الملكية الخاصة . وهذا داهر ندورف يضيف إلى التعريف الماركس للطبقة بعدين هما المنزلة الاجتماعية وأسلوب الحياة ، فعلى أساسهما تختلف الطبقات بعضها عن بعض . وبذلك يصبح تعريف الطبقة من وجهة نظر ماركس والماركسيين هو وجود جماعة من الناس تتشابه من حيث المكان الذى تشغله فى نسق الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى ، وتتشابه كذلك فى الدخل والمنزلة ، كما تتشابه من حيث نصيبها فى ملكية أدوات الإنتاج [٢٢] .

وإذا كان كارل ماركس يعتبر المنطلق الأساسى فى تحديد مفهوم الطبقة والتدرج الطبقى ، فإن ماكس فيبر يعد بحق الرافد الثانى لدراسات التدرج الطبقى والذى يمثل الجانب المقابل للماركسية فى هذا المجال .

يستخدم ماكس فيبر مصطلح الطبقة ليشير إلى الوظائف الاقتصادية التى تقوم بها فى النظام الاقتصادى العام ، وان العامل الجوهرى فى الوجود الطبقى هو المصلحة الطبقية .

ويعرف الطبقة بأنها أية جماعة من الأشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية [٢٣] ، ويواجهون فرصا متشابهة للحياة [٢٤] .

ويؤكد ماكس فيبر على تعدد أبعاد الطبقة الاجتماعية ، إذ أضاف إلى التعريف الماركسى للطبقة - والذى يعتمد على التشابه فى الوضع الاقتصادى- بعدين آخرين وهما المكانة *Status* والأحزاب *Parties* أو القوة *Power* [٢٥] .

يصنف ماكس فيبر الناس إلى طبقتين رئيستين : الأولى ، الطبقة التى تمتلك ، والثانية الطبقة التى لا تمتلك ، ويوجد بداخل كل واحدة منها عدد من الطبقات ، يحدد أوضاعها موقف السوق *Market Situations* على أساس ما تقدمه كل منها إليه (أى إلى السوق) . ويحدث التمايز فى أوضاع الطبقة *Class Situation* الأولى على أساس نوع الممتلكات التى يمكن استخدامها فى الحصول على عائد ، فى حين يحدث التمايز فى أوضاع الطبقة الثانية على أساس نوع الخدمات التى يمكن تقديمها للسوق [٢٦] . وهكذا يعتبر موقف السوق هو الوسيلة لتصنيف الناس إلى طبقات . وإذا كان كارل ماركس قد ميز بين الطبقة البورجوازية التى تمتلك موارد الإنتاج وطبقة البروليتاريا التى لا تمتلك أى شئ ، فإن ماكس فيبر قد ميز بين الطبقة والمكانة *Status* . الطبقة تتحدد عنده بمعايير اقتصادية على اساس موقف السوق بالنسبة للشخص *A person's market situation* ، ذلك الذى يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان هذا الشخص يمتلك أو لا يمتلك ملكية [٢٧] . والمكانة تعنى الوضع الذى يشغله الشخص أو الأسرة فى النسق الاجتماعى بالنسبة للآخرين . وللمكانة الاجتماعية توزيع هرمى يشغل فيه أفراد قلائل الأوضاع العليا فيه . وقد يحتل الطفل مكانة فى المجتمع عن طريق أسرته التى تحدد مستوى تعليمه ومقدار ثروته وبالتالى تنقل إليه درجة التقدير أو الاحترام التى تنالها أسرته من المجتمع وقد ينطوي ذلك على عناصر الطبقة . ومن هنا فإن الطفل قد يستطيع أن يفقد مكانته أو يحتفظ بها أو يرفعها عن طريق منجزاته وتحصيله خلال منافسته للآخرين [٢٨] . ولقد كان ماكس فيبر - فى الواقع - أول من ميز تمييزاً دقيقا بين الطبقات وجماعات المكانة *Status Groups* . فالطبقات فى رأيه تتخذ طابعا تدرجيا طبقا لعلاقتها بالإنتاج والحصول على السلع ، فى حين تتخذ جماعات المكانة طابعا تدرجيا طبقا لأسس استهلاكها للسلع كما يعبر عنها أسلوب حياتها الخاص [٢٩] .

كما رأينا يختلف فيبر عن ماركس من حيث اعتماد الأخير على العامل الاقتصادى وحده كمحدد للطبقة ، فى حين يحدد الأول الطبقة فى ضوء الاقتصاد والمكانة والقوة ، ويؤكد على توزيع الشهرة والمنزلة بين أعضاء مختلف الطبقات . وهذا يعنى أنه يؤكد بالتالى على المكانة الاجتماعية .

وهكذا عرضنا لمفهوم الطبقة والتدرج الطبقى عند ماكس فيبر ، غير أن هناك إسهامات أخرى لبعض المفكرين الذين ينتمون إلى التيار الفيبرى . فهذا سوروكين - على سبيل المثال - يعنى بالتدرج الطبقى اختلاف السكان وتمايزهم فى هرم الترتيب الطبقى ، حيث يقوم هذا التدرج على عدم المساواة فى توزيع الحقوق والامتيازات من ناحية والواجبات والمسئوليات من ناحية أخرى . ويؤكد بير لاروك ومونييه مع سوروكين على المكانة الاجتماعية كمنطلق لتحديد الطبقة ، حيث يتحدد الوضع الطبقى عن طريق التقييم . ويؤكد هاليفاكس على الإطار الاقتصادى للطبقة بالإضافة إلى أنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم . ويشير تيومين إلى التأثير المتبادل بين التدرج الطبقى ومختلف مظاهر المجتمع ككل ، أى بينه وبين السياسة والقرابة والزواج والأسرة والاقتصاد والتعليم والدين ..... الخ . وعلى أية حال ، يتفق معظم المفكرين الذين ينتمون إلى التيار الفيبرى على أن المكانة الاجتماعية هى الدعامة الجوهرية فى الوجود الطبقى . لذا فإنهم يعرفون الطبقة الاجتماعية على أنها " مجموعة من الناس تتشابه قيمهم الاجتماعية من خلال المكانة الاجتماعية التى يشغلونها فى نسق التدرج الطبقى ، ويتحدد وضعهم على أساس الاقتصاد والقوة والمهنة وتقييم أعضاء المجتمع لهم [٣٠] .

٣- محكات القياس الطبقى :

السؤال الهام الذى يحتاج إلى إجابة هو : من الذى يعتبر عضوا فى طبقة ما ؟ فلقد أتفق علماء الاجتماع على وجود الطبقات الاجتماعية ، غير أنهم قد اختلفوا فيما بينهم حول أفضل المعايير التى يمكن استخدامها للتفريق أو للتمييز بينها . والمشكلة هو أنه لا يوجد تمييز حاد أو واضح المعالم بين الطبقات الاجتماعية إلى الدرجة إلى يمكن أن تحدد على أساسها من يكون أولا يكون عضوا فى طبقة ما من طبقات المجتمع . كما أنه يوجد فى داخل كل طبقة مدى من الاختلافات بين الأفراد [٣١] .

ويرى الكثير من علماء الاجتماع بأن الطبقة لا توجد كشيء محسوس يمكن إدراكه ، وإنما يعطى كل باحث ز(سواء كان نظريا أم أمبير يقيا) تصوره لها متأثرا فى ذلك بالأيديولوجية التى يعتنقها والظروف الاجتماعية التى يمر بها المجتمع الذى ينتمى إليه . ومن خلال وجهة النظر هذه ، ناقش علماء الاجتماع العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية فى تحديد الوضع الطبقى . ولقد انتهوا إلى أن أبعاداً مثل المهنة والدخل ومراكز القوة والتعليم يمكن اعتبارها عوامل موضوعية ، فى حين تكون بعض الأبعاد الأخرى مثل المعتقدات والاتجاهات ومستوى الطموح بمثابة عوامل ذاتية . وعلى ذلك يمكن تحديد الوضع الطبقى من خلال منظورين : أولهما منظور كمى تتحدد فيه الطبقة على أساس أبعادها الاقتصادية والمهنية

والسياسية ، وثانيها منظور كيفي تقويمي يعتمد على آراء الجمهور أو الباحث وتقييمه للأوضاع أو الأبعاد الطبقية على السواء [٣٢] .

بالنسبة للقياس الكمي للوضع الطبقي ، فلقد سار في اتجاهين : الاتجاه الأول ، يعتمد على تعدد أبعاد القياس باعتبارها محكات متكاملة يشغل الفرد بمقتضاها وضعا اجتماعيا معينا في داخل هرم الترتيب الطبقي ، والاتجاه الثاني ، يعتمد على محك وحيد للقياس :

في حاله تعدد أبعاد القياس ، يقوم علماء الاجتماع بدراسة الطبقات الاجتماعية من خلال عدد من المؤشرات كالدخل ومقداره ، والتعليم ودرجته ، والمهنة وفئاتها ، وطريقه الحياة وجوهرها نمط الاستهلاك .. الخ . ويتم توزيع الناس - في ضوء هذه المؤشرات - توزيعا شبه إحصائي إلى ثلاث درجات أو أكثر حسب رؤية كل باحث . ويتركز اهتمام علماء الاجتماع في جملته على تدريج المبحوثين وترتيبهم رأسيا داخل مجموعات تكون - في الأغلب - عليا ووسطى ودنيا . كما تركز اهتمامهم أيضا في دراسة تحرك الأفراد وتنقلهم صعودا وهبوطاً على هذه الدرجات [٣٣] .

ويعتبر لويد وارنر *Lowyed Warner* وآخرون أبرز من وضعوا دليلا متعدد الأبعاد ، إذ يعتمد دليل خصائص المكانة لديهم على المهنة ومصدر الدخل ونوع السكن ومنطقه السكني كمحكات أربعه للقياس الطبقي . ولقد وضع شابين *Chapin* مقياسا آخر يتحدد على أساس المشاركة في روابط اجتماعية ومستوى التعليم والممتلكات المادية والدخل . ويحدد هولنجسهيد *Hollingshead* دليل الوضع الاجتماعي بثلاثة محكات هي منطقة الإقامة والمهنة ومستوى التعليم . وعدد ساريولا *Sariola* ثلاثة وثلاثين محكا للقياس الطبقي . كما استخدم هتزلر *Hetzler* مقياسا يعتمد على محل الإقامة والثروة والتأثير الشخصي والوضع الأسري والمنزلة وحالة المسكن ومستوى التعليم . واعتمد لانديكر *Landecker* على المهنة والدخل والتعليم والأصل العنصري كمحكات لما أطلق عليه " دليل الارتباط الطبقي " ويضع لازويل *Lazwell* " دليل المرتبة الاجتماعية " معتمداً على المهنة والتعليم والدخل . وتعتمد دراسة ميرز *Myers* وشيفر *Schaffer* على المهنة والتعليم والثروة ومحل الإقامة كمحكات للقياس الطبقي [٣٤] .

أما بالنسبة للاتجاه الذي اعتمد على محك وحيد في القياس الطبقي ، فإنه يتخذ من الدخل أو المهنة بالذات محكا أساسيا :-

فالدخل يمكن استخدامه كمحك لتدريج جمهور البحث إلى مراتب . فهما مارشال - على سبيل المثال - يصنف الناس إلى طبقات على أساس الدخل وهي : فقير جداً (معدم) ، وفقير ، ومتوسط ، وأعلى من المتوسط ، وغني ، وغني جداً . ويصنف مكنيلي الطبقات حسب الثروة إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا [٣٥] .

وهناك من يعتمد على المهنة وحدها كعامل أساس فى تحديد الوضع الطبقى ، حيث يتم تصنيف الناس فى تجمعات أو فئات مهنية تختلف من حيث درجة الأهمية الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية . فالجماعات المهنية - كما هو معروف - ليست على درجة واحدة فى هرم الترتيب الطبقى ، حيث يمكن أن تشغل جماعة مهنية وضعا اجتماعيا أعلى من غيرها . ويرجع هذا إلى اختلاف الجماعات المهنية فى قدر المعرفة التى تحصلها والمهارات التى تكتسبها ، كما تختلف فى نوعيه الخدمات التى تؤديها للمجتمع الذى تنتمى إليه .

والواقع أن تصنيف السكان إلى طبقات اجتماعية يقوم على المهنة ، يعتبر بوجه عام مؤشرا مفيدا . فالمهنة ترتبط إلى حد كبير بالدخل والتعليم والاتجاهات والمعتقدات وأسلوب الحياة . بالإضافة إلى ذلك ، إن للمهنة ميزة كونها معياراً بسيطاً نسبياً ، فالمهنة تكون أيضا مؤشرا لمكانة الفرد ومنزلته الاجتماعية . وعلى الرغم من ذلك ، فإنها ليست متطابقة مع الطبقة وإنما هى متصلة بها إلى حد كبير [٣٦] .

وهكذا يركز الاتجاه الكمى فى القياس الطبقى على محكات معينه يمكن قياسها كميا لتحديد الوضع الطبقى لجمهور البحث ، بناء على أسس موضوعية عامة وثابتة . وتعتبر المهنة والدخل والتعليم أكثر هذه المحكات انتشاراً فى مقاييس الوضع الطبقى . أما فيما يتعلق بالقياس الكيفى ، فإن الوضع الطبقى يتحدد على أساس تقييم الأدوار التى يؤديها العضو فى المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه . ويرتبط هذا النوع من القياس بتقييم مكانه الفرد الاجتماعية . ومن الجدير بالذكر أن القياس الطبقى فى صورته الكيفية إنما يعنى اعتماد التقييم الشخصى على الوعى الطبقى ، إذ لابد أن يعى جمهور البحث بوجود طبقات على قمة هرم الترتيب الطبقى وطبقات أخرى على قاعدته . ورغم اعتماد التقييم على المكانة الاجتماعية كبعد طبقى ، إلا أن ثمة أبعاداً أخرى تدخل فى الاعتبار عند التقييم . فلقد استطاع لويد وارنر - على سبيل المثال - أن يصنف الطبقات على أساس الطريقة التى يفكر بها الناس أنفسهم فى الطبقة . وتقوم الدراسة بتوجيه هذا السؤال إلى الفرد : إلى أية طبقة تنتمى ؟ أو هل يمكن أن تقول بأنك تنتمى إلى الطبقة العليا أو الوسطى أو الدنيا ؟ وقد يصاغ هذا السؤال على نحو غير مباشر بالقول " يقول بعض الناس إن هناك ثلاث طبقات فى مجتمعنا المحلى وهى العليا والوسطى والدنيا . ففى أي من هذه الطبقات تضع نفسك ؟ وقد تقوم دراسة التدريج الطبقى على أساس ترتيب أعضاء المجتمع أنفسهم كل منهم للأخر . ويقرر لويد وارنر أن تصور الطبقة فى هذه الحالة يتوقف على الحالة التى يستخدمها أعضاء المجتمع عند وضع كل منهم للأخر على هرم ترتيب المنزلة . وعلى أية حال ، لا يستطيع المرء أن يصنف المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه إلى طبقات ما لم يكن على دراية بالوجود الطبقى ومعناه . ومداه ومحكاته [٣٧] .

٤- موقف المخطط التعليمى من دراسة الطبقات الاجتماعية :

ينظر مخطط التعليم - مثلما ينظر الكثير من علماء الاجتماع - إلى التدرج الطبقى على أنه ضرورة ، بل وحقيقة واقعة ، إذ لا يخلو أى مجتمع منه . ولكن هل هناك دور يقوم به فى دراسة وتحديد البنية الطبقية للمجتمع ؟ الإجابة على هذا السؤال ستكون بالنفى . أن مثل هذه الدراسة لن تدخل فى نطاق اهتماماته ، بل تقع - فى الأغلب - ضمن اختصاصات علماء الاجتماع وحدهم دون غيرهم . ويقتصر دور المخططين فى مجال التعليم على الاستفادة من نتائج مثل هذه الدراسات فى عملهم التخطيطي .

وهل يستفيد مخطط التعليم من طريقة علماء الاجتماع فى تصنيفهم للناس إلى درجات أو طبقات اجتماعية عندما يحاول تشخيص ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم ؟ الإجابة على هذا السؤال ستكون بالنفى . إن علماء الاجتماع عندما يصنفون الناس إلى طبقات اجتماعيه ، فإنهم يصنفون عينة فقط من السكان ، فى حين يتطلب مخطط التعليم أن يكون هذا التصنيف لجميع السكان على صعيد الوطن كله فى أماكن إقامتهم ، على أن يأخذ هذا التصنيف الصبغة الرسمية ، أى تعترف به الدولة وتتبناه فى برامج التنمية الاجتماعية . بعبارة أخرى يحتاج مخطط التعليم فى دراسته للتفاوتات الطبقية فى فرص التعليم إلى معرفة (ضمن بيانات أخري) أعداد السكان موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية ، والجنس (ذكور / إناث) ، والإقليم (محافظات / مراكز المحافظة الواحدة) .

وأي اتجاه يفضله المخطط التعليمى لكى تدرس وتحدد البنية الطبقية للمجتمع : الاتجاه الكمى الموضوعى أو الاتجاه الكيفى الذاتى " ؟ أن الدراسات الامبيريقية للتدرج الطبقى إما أن تكون دراسات كمية (أو موضوعيه) أو دراسات كيفية (أو ذاتية) . أما الاتجاه الكمى فيستمد أصوله من الماركسية ، أو تصور فيبر للطبقة الاجتماعية بوصفها مرتبطة بالوضع فى السوق . ومن أمثله المؤشرات الموضوعية : الثروة والملكية والمهنة .... الخ . أما البحوث الكيفية أو الذاتية فهى التى تعتمد على تصورات فيبر لجماعات المكانة والنظريات الوظيفية للتدرج الطبقى [٣٨] . ويفضل مخطط التعليم أن تكون دراسة الطبقات الاجتماعية قائمه على أساس الاتجاه الكمى (أو الموضوعى) وليس على أساس الاتجاه الكيفى (أو الذاتى) . فالاتجاه الأول يتطلب توافر مؤشرات كمية موضوعية لتصنيف السكان إلى طبقات اجتماعية . والدولة يمكنها (من خلال الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء) بالاشتراك مع بعض رجال علم الاجتماع أن تساهم بسهوله فى توفير البيانات المطلوبة وفى صياغة بعض المؤشرات التى يمكن استخدامها فى تصنيف السكان إلى طبقات اجتماعيه ، وبالذات بعد أن انتشرت علوم وآلات الحاسب . ولكن الاتجاه الثانى يقوم فيه الأفراد فى المجتمع المحلى - كما سبق الذكر - بتصنيف أنفسهم إلى طبقات اجتماعية على أساس تقديرهم الشخصى لمكانتهم الاجتماعية أو قد

يقوم بعض الأفراد الآخرين بتصنيفهم إلى مراتب . فى هذا الاتجاه ، يصعب على الدولة أن تعمم نتائجه على المجتمع كله بأية وسيلة . ولكن مخطط - التعليم كما سنرى فى الجزء الثانى - يحتاج إلى بيانات حول البنية الطبقية لسكان الجمهورية موزعة حسب المحافظات ومراكز المحافظة الواحدة من اجل استخدامها - مع بيانات أخرى - فى تشخيص ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى مدى استفادة أبنائها من فرص التعليم المتاحة .

الجزء الثانى
تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم

كما سبق الذكر ، التفاوت موجود بين الطبقات الاجتماعية فى فرص التعليم المتاحة. ويظهر هذا التفاوت بوضوح فى عدد المقاعد التى يحتلها أبناء كل طبقة اجتماعية بمراحل التعليم ، وبالذات المراحل التى يتم الالتحاق بمؤسساتها على أساس من الانتقاء . ومن المعروف أن الطبقة الاجتماعية التى تحظى بنسبة أكبر من مقاعد التعليم بأية مرحلة تعليمية ، هى الطبقة الأكثر حظا من غيرها من حيث القدرة المادية والمكانة الاجتماعية والسياسية . بعبارة أخرى ، يعكس التفاوت بين الطبقات الاجتماعية فى فرص التعليم المتاحة ، التفاوت الموجود بينها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١- بعض مؤشرات تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم :

وفيما يلى عدد من المؤشرات [٣٩] التى يمكن للمخطط التعليمى استخدامها من اجل تشخيص ما بين طبقات المجتمع من تفاوت فى فرص التعليم . ويتوقف نوع المؤشر الذى يمكن استخدامه على مدى توافر البيانات المطلوبة لاستخراجه :-

أولاً : معدلات قيد التلاميذ / الطلاب [٤٠] حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

يرى شارلز هيومل *Charles Hummel* بأنه يمكن الحكم على درجة الديمقراطية *Degree of democratization* التى وصل إليها أي نظام تعليمى ، على أساس النسبة المئوية لأعداد المقيدين فيه من التلاميذ/ الطلاب فى علاقتها بأعداد السكان فى الفئة العمرية التى تقابل مرحلة التعليم قيد البحث ، وأيضا على أساس توزيع التلاميذ / الطلاب حسب أصولهم الاجتماعية [٤١] . وهذه النسبة يمكن أن يطلق عليها معدل قيد التلاميذ / الطلاب حسب مستوى الطبقة الاجتماعية ، الذى يمكن استخدامه فى قياس مدى استفادة أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من فرص التعليم المتاحة وييسر عمليه إجراء المقارنة بينها . وعلى أية حال ، يتحقق التكافؤ بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى فرص الالتحاق بالتعليم بأية مرحله إذا أمكن الوصول إلى حالة تكون فيها معدلات قيد أبنائها متساوية أو قريبة من المتساوية .

وجدير بالذكر أن معدل قيد التلاميذ / الطلاب الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة إنما يتحدد بمعدل قبولهم كمستجدين بمرحلة تعليمية معينة ، وأيضا بمعدلات تدفقهم (الترفيع - الرسوب - التسرب) خلال صفوف هذه المرحلة . لذا فان التفاوت (إن وجد) بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى واحد أو اكثر من هذه المعدلات الأربعة (القبول - الترفيع - الرسوب - التسرب) من شأنه أن يخلق ما بينهم من تفاوت فى معدلات قيدهم بالمرحلة التعليمية قيد البحث . على سبيل المثال ، يتوقع المرء أن يكون معدل قيد أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا بأية مرحلة تعليمية أكثر انخفاضا من معدلا قيد أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى الأكثر حظا اقتصاديا واجتماعيا . هذا الانخفاض إنما يعكس بالضرورة انخفاضا فى معدل قبولهم بالمرحلة التعليمية قيد البحث وارتفاعا فى معدل تسربهم منها بالمقارنة مع أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى الأكثر حظا اقتصاديا واجتماعيا .

وفيما يلى أربعه أنواع من معدلات قيد التلاميذ / الطلاب [٤٢] تتفاوت فى مدى دقتها وما تتطلبه من بيانات لاستخراجها ، ولكنها جميعا تشترك فى أنها تتطلب بيانات عن أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين وعن أعداد السكان فى سن التعليم ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية .

(١) معدل قيد التلاميذ/ الطلاب الإجمالي بجميع مراحل التعليم حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

يتطلب استخراج هذا المعدل توافر بيانات عن إجمالى أعداد التلاميذ/ الطلاب المقيدين بجميع مراحل التعليم (ابتدائي / إعدادي / ثانوى / عال) وإجمالى أعداد السكان فى سن التعليم الذى يقابل هذه المراحل ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) ، فى عدد من السنوات المتعاقبة أو فى سنه واحدة على الأقل .

ويتم استخراج هذا المعدل ، بتقسيم إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بجميع مراحل التعليم الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة فى السنة س ، على إجمالى أعداد السكان الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى الفئات العمرية التى تقابل جميع مراحل التعليم فى السنة س ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية . وهذا ما يعبر عنه على النحو التالى :-

معدل قيد التلاميذ / الطلاب الإجمالي حسب مستوى الطبقة الاجتماعية =

$$\frac{\text{إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بجميع مراحل التعليم الذين ينتمون إلى طبقه اجتماعيه معينه فى السنه س}}{\text{إجمالى أعداد السكان فى سن التعليم بمراحل المختلفة الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنة س}} \times ١٠٠$$

واستخراج هذا المعدل لكل طبقة اجتماعية على حده ، يعطى المخطط التعليمى فكره إجمالية أو عامة عن مدى استفادة أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من فرص التعليم المتاحة بجميع مراحل التعليم .

ولكن هذا المعدل لا يعطى أية معلومات عن فئات أعمار التلاميذ / الطلاب ولا عن مراحل التعليم المقيدين عليها [٤٣] .

(٢) معدل قيد التلاميذ / الطلاب الظاهرى بمرحله تعليمية معينة [٤٤] حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

يتطلب استخراج هذا المعدل توافر بيانات عن إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينه (ابتدائي / إعدادى / ثانوى / عال) بغض النظر عن أعمارهم وإجمالى أعداد السكان فى الفئة العمرية المقابلة للمرحلة التعليمية قيد البحث ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) فى عدد من السنوات المتعاقبة أو فى سنه واحده على الأقل .

ويتم استخراج هذا المعدل ، بتقسيم إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينة والذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة فى السنة س (بغض النظر عن أعمارهم) ، على إجمالى أعداد السكان الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى الفئة العمرية المقابلة لهذه المرحلة فى السنة س ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية . وهذا ما يعبر عنه على النحو التالى :-

$$\text{معدل قيد التلاميذ / الطلاب الظاهرى بمرحله تعليمية معينه حسب مستوى الطبقة الاجتماعية} = \frac{\text{إجمالى أعداد التلاميذ/ الطلاب المقيدين بمرحله تعليمية معينه الذين ينتمون إلى طبقه اجتماعيه معينه فى السنه س}}{\text{إجمالى أعداد السكان فى سن هذه المرحلة التعليمية الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنه س}} \times ١٠٠$$

واستخراج هذا المعدل لكل طبقة اجتماعية على حده ، يعطى المخطط التعليمى فكره عامة عن مدى استفادة أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من فرص التعليم المتاحة بمرحلة تعليمية معينة .

ولكن هذا المعدل قد يعطى فكرة مغالى فيها ، حيث يصل فى بعض الأحيان إلى ما يزيد عن ١٠٠٪ . وهذا يعنى أن نسبة ما من التلاميذ/ الطلاب المقيدين قد التحقوا إما مبكرا أو متأخراً عن السن المحددة قانونا للقبول بالمرحلة التعليمية قيد البحث ، أو أن هناك نسبة منهم قد تأخروا فى التقدم خلال نظام التعليم بفعل عامل الرسوب [٤٥] .

(٣) معدل قيد التلاميذ / الطلاب الصافى بمرحله تعليمية معينه حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

يتطلب استخراج هذا المعدل توافر بيانات عن إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحلة تعليمية معينة (ابتدائي / إعدادى / ثانوى / عال) فى الفئة العمرية المحددة قانونا لهذه المرحلة وإجمالى أعداد السكان فى الفئة العمرية التى تتطابق مع المرحلة التعليمية قيد البحث ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) فى عدد من السنوات المتعاقبة أو فى سنه واحدة على الأقل .

ويتم استخراج هذا المعدل ، بتقسيم إجمالى أعداد التلاميذ/ الطلاب الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة المقيدين فى الفئة العمرية القانونية المحددة لمرحلة تعليمية معينة فى السنة س ، على إجمالى أعداد السكان فى الفئة العمرية التى تتطابق مع المرحلة التعليمية قيد البحث والذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنة س ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية . وهذا ما يعبر عنه على النحو التالى :-

معدل قيد التلاميذ / الطلاب الصافى بمرحله تعليمية معينة حسب مستوى الطبقة الاجتماعية =

$$\frac{\text{إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين فى الفئة العمرية المحددة لمرحلة تعليمية معينه والذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة فى السنه س}}{\text{إجمالى أعداد السكان فى سن التعليم بهذه المرحلة التعليمية والذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنة س}} \times ١٠٠$$

واستخراج هذا المعدل لكل طبقة اجتماعية على حدة ، يعطى المخطط التعليمى النسب الدقيقة من أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى سن التعليم بالمرحلة التعليمية قيد البحث ، الذين استفادوا من فرص التعليم المتاحة .

غير أن هذا المعدل يستبعد التلاميذ / الطلاب الذين لم يصلوا بعد إلى السن القانونية بسبب الالتحاق المبكر ، كما أنه يستبعد أيضا التلاميذ / الطلاب الذين تجاوزوا السن القانونية أما بسبب الالتحاق المتأخر أو بسبب إعادة الصف مره أو أكثر خلال فتره الدراسة بالمرحلة التعليمية قيد البحث . وهذا يعنى أن أعمار التلاميذ / الطلاب يمكن أن تتداخل فى مراحل التعليم المختلفة [٤٦] .

(٤) معدل قيد التلاميذ / الطلاب فى سن معينة بأية مرحلة تعليمية حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

استخراج هذا المعدل ، يتطلب توافر بيانات عن إجمالى إعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمراحل التعليم موزعين حسب السن (السادسة ، السابعة ، الثامنة ..... الخ) والطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها (عليا - وسطى - دنيا) فى السنه س وإجمالي أعداد السكان فى سن التعليم بالمراحل التعليمية موزعين حسب السن (السادسة / السابعة / الثامنة ..... الخ) والطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها (عليا - وسطى - دنيا) فى السنه س .

ويتم استخراج هذا المعدل ، بتقسيم أعداد التلاميذ / الطلاب فى سن السادسة مثلا الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة فى السنة س على أعداد السكان فى نفس فئة العمر (أي السادسة) الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنة س ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية . وهذا ما يعبر عنه على النحو التالى :-

معدل قيد التلاميذ / الطلاب فى سن معينه حسب مستوى الطبقة الاجتماعية =

إجمالى التلاميذ / الطلاب المقيدين فى سن معينه (السادسة مثلا) وينتمون إلى طبقة اجتماعيه معينه فى السنه س

إجمالى أعداد السكان فى نفس الفئة العمرية (السادسة مثلا) وينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية فى السنة س

× ١٠٠

واستخراج هذا المعدل لكل طبقه اجتماعية على حده ، يعطى المخطط التعليمى فكره دقيقه عن مدى استفادة أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى سن معينه (الخامسة ، السادسة ، الثامنة، التاسعة .. الخ) من فرص التعليم المتاحة .

بعبارة أخرى ، هذا النوع من المعدلات يعطى لكل فئة عمرية أحادية النسبة الدقيقة للتلاميذ / الطلاب المقيدين فعلا بمؤسسات التعليم بما فى ذلك التلاميذ/ الطلاب المقيدين الذين هم دون السن القانونية أو تجاوزوها [٤٧] . وبذلك يمكن مقارنة المعدل الواحد لأبناء طبقه اجتماعيه معينه مع مثيله لأبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى . ولكى يكون لهذه المقارنة معنى ، ينبغى ربط معدلات القيد العمرية المحددة بالمراحل التعليمية المختلفة

ثانياً : نسبة مؤشر الانتقائيه [٤٨] حسب مستوى الطبقه الاجتماعيه :

يتطلب استخراج هذه النسبة ، توافر بيانات عن إجمالى أعداد السكان وإجمالى أعداد التلاميذ/ الطلاب المقيدين بالمرحلة التعليمية قيد البحث ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) .

وللحصول على نسبة مؤشر الانتقائية *Selectivity index ratio* لكل طبقه اجتماعيه على حده يقوم المرء بما يلى :-

(١) حساب التوزيع النسبى لإجمالى إعداد السكان على الطبقات الاجتماعية التى تعترف بها السلطات الرسمية . ويتم ذلك بتقسيم أعداد السكان الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة (عليا - وسطى - دنيا) على إجمالى أعداد السكان ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية .

(٢) حساب التوزيع النسبى لإجمالي أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحله تعليمية معينه على الطبقات الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) . ويتم ذلك بتقسيم أعداد التلاميذ / الطلاب الذين ينتمون إلى طبقه اجتماعية معينة ، على إجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب ، ثم تحويل الناتج إلى نسبة مئوية .

(٣) تقسيم نسبة المقيدين من التلاميذ/ الطلاب الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعيه معينه (ناتج بند رقم١) على نسبة السكان الذين ينتمون أيضا إلى نفس هذه الطبقة (ناتج بند رقم ٢) . ويطلق على الناتج النهائى اسم نسبة مؤشر الانتقائية .

والتباين بين الطبقات الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) فى قيم هذه النسبة ، يؤخذ كمؤشر على وجود التفاوت بينها فى فرص التعليم المتاحة بمرحلة تعليمية معينة .

ثالثاً : نسبة قيد التلاميذ / الطلاب فى مرحله تعليمية معينه لكل ألف من السكان حسب مستوى الطبقة الاجتماعية :

يتطلب استخراج هذه النسبة توافر بيانات عن إجمالى أعداد السكان وإجمالى أعداد التلاميذ / الطلاب المقيدين بمرحله تعليمية معينه ، موزعين حسب مستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) فى عدد من السنوات المتعاقبة أو فى سنة واحدة على الأقل .

ويتم استخراج هذه النسبة لكل طبقة اجتماعيه على حدة ، بتقسيم إجمالي أعداد التلاميذ / الطلاب بمرحلة تعليمية والذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة (عليا - وسطى - دنيا) على إجمالي أعداد السكان الذين ينتمون إلى نفس هذه الطبقة الاجتماعية ، ثم يضرب الناتج فى ١٠٠٠.

ويعكس التباين بين الطبقات الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا) فى قيم هذه النسبة مدى ما بين أبنائها من تفاوت فى فرص التعليم المتاحة بمرحلة تعليمية معينة .

٢- تعقيب على مؤشرات تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم والمعالجة الإحصائية المطلوبة [٩] .

وهكذا يمكن للمخطط التعليمى أن يستخدم أي مؤشر تتوفر بيانات استخراجه للكشف عن مدى استفادة أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من فرص التعليم المتاحة . فباستقراء قيم أى مؤشر يمكن للمرء أن يرى التباين بينها . وهذا فى حد ذاته يعكس ما بين أبناء الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم المتاحة . وفى شأن مؤشرات التشخيص والمعالجة الإحصائية المطلوبة ، يمكن التأكيد على ما يلى :-

(١) أن استخدام واحد أو أكثر من هذه المؤشرات يمثل خطوه هامة على طريق تقويم ديمقراطية التعليم والحكم على مدى تحقق مبدأ التكافؤ فى فرص الالتحاق بالتعليم بأية مرحله بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة . واستخدام هذه المؤشرات يتطلب - كما رأينا - أن يكون لدى المخطط التعليمى تصنيف للتلاميذ / الطلاب وتصنيف للسكان عامه أو السكان فى سن التعليم بأية مرحلة ، حسب مستوى الطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها.

(٢) البيانات المطلوبة لاستخراج مؤشرات تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم فى مصر ليست متاحة جميعها . وهذه عقبه هائلة تحول دون استخدام هذه المؤشرات . وقد تكون البيانات المطلوبة فى حوزة الحكومات ، إلا أنها ليست متاحة للباحثين . وإذا لم تكن هذه البيانات موجودة بالفعل ، فهناك إمكانيات هائلة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لاستخراجها بالتعاون مع بعض رجال علم الاجتماع نعم هناك بيانات متاحة عن أعداد السكان وأعداد التلاميذ / الطلاب ، موزعين حسب الإقليم (محافظات / مراكز المحافظة الواحدة) والجنس (ذكور / إناث) ، ومكان الإقامة (حصر / ريف) ، إلا أن هذه البيانات ينقصها أن تكون قائمه حسب السن ومستوى الطبقة الاجتماعية .

(٣) قد يرى البعض أن هناك صعوبة فى تصنيف الناس إلى طبقات اجتماعية بسبب كثرة البيانات المطلوبة . ولتسهيل الأمر ، يمكن أن يصنف السكان من ناحية والتلاميذ / الطلاب من ناحية أخرى إلى طبقتين باستخدام الدخل كمحك وحيد للقياس . الأولى ، طبقة القادرين ، والثانية طبقة غير القادرين اقتصاديا على مواجهة أعباء الحياة بالأسعار السائدة . وهذا شئ سهل يمكن لأية دولة أن تفعله حتى تكون قادرة على وضع البرامج المناسبة لمساعدة الفقراء . وبذلك يمكن استخدام أى مؤشر من المؤشرات السالفة الذكر لتشخيص ، ما بين أبناء الطبقتين من تفاوت فى مدى الاستفادة من فرص التعليم المتاحة .

وإذا كان هناك صعوبة فى الحصول على بيانات دقيقة عن دخول الأفراد لأي سبب ، فإنه يمكن تصنيف السكان من ناحية والتلاميذ / الطلاب من ناحية أخرى حسب مستوى الطبقة الاجتماعية ، باستخدام المهنة أو العمل الذى يقوم به رب الأسرة كمحك وحيد آخر للقياس . ولتشخيص ما بين أبناء أصحاب المهن المختلفة من تفاوت فى مدى استفادتهم من فرص التعليم المتاحة ، يمكن للمرء أن ينسب أعداد التلاميذ / الطلاب من أبناء أصحاب مهنة معينة (أو مجموعة من المهن) إلى إجمالى أعداد السكان فى سن التعليم بأية مرحله أو إلى أعداد السكان عامه الذين ينتمون إلى هذه المهنة (أو مجموعه المهن) .

وبمراجعة استمارة جمع بيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت التى يستخدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، اتضح للباحث أنها خالية من أية بيانات تفيد (مثل الدخل أو المهنة) فى تحديد البنية الطبقية للسكان . فالاستمارة تتضمن فقط بيانات عامة مثل اسم المنشأة التى يعمل بها الفرد والى أى قطاع تنتمى (حكومى / خاص / أعمال) (٥٠) .

(٤) المؤشرات المقترحة لتشخيص ما بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من تفاوت فى فرص التعليم المتاحة تتباين فى مدى دقتها وفائدتها للمخطط التعليمى ، الذى يستهدف التعرف على مقدار هذه التفاوتات ومكانها . ويعتبر مؤشر معدل القيد بوجه عام من اكثر المؤشرات دقة عن المؤشرين الأخرين (نسبة مؤشر الانتقائية ونسبة القيد لكل ألف من

السكان) . فكما رأينا ، يتطلب المؤشر الأول بوجه عام بيانات عن أعداد السكان فى سن التعليم بمرحلة تعليمية معينة ، الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة ، فى حين يتطلب المؤشرين الآخرين بيانات عن إجمالى أعداد السكان عامه الذين ينتمون إلى طبقه اجتماعيه معينه (أى أعداد السكان فى كل الأعمار بمن فيهم السكان فى سن التعليم) . ويترتب على ذلك أن تكون قيم المؤشر الأول عند استخراجه أكثر دقة وفائدة للمخطط التعليمى من قيم المؤشر بين الآخرين ، وبالذات إذا تم استخراجه حسب المرحلة التعليمية قيد البحث ، والجنس (ذكور / إناث) ومكان الإقامة (حضر / ريف) ، والإقليم (محافظات / مراكز المحافظة الواحدة) ، ومستوى الطبقة الاجتماعية (عليا - وسطى - دنيا). وبذلك يمكن للمخطط التعليمى أن يكشف عن مقدار التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم ومكانها .

(٥) يفضل عند جمع البيانات المطلوبة لاستخراج مؤشرات تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم أن تغطى فترة زمنية معينة . فهذا يمكن المخطط من الكشف عن تطور هذه التفاوتات . وهنا يمكن للباحث أن يستخدم الانحراف المعيارى لكى يقارن بين تشتت القيم حول المتوسط الحسابى للمؤشرات المستخدمة فى تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم فى بداية الفترة الزمنية قيد البحث وفى نهايتها . وجدير بالذكر أن تشتت القيم حول المتوسط الحسابى يمكن أن يؤخذ على انه مؤشر لمدى التفاوت بين الطبقات الاجتماعية . كما أن مقارنه هذا التشتت فى بداية الفترة الزمنية وفى نهايتها يساعد المرء فى تكوين فكرة عن الحالة التى وصلت إليها هذه التفاوتات [٥١] .

ويتم استخراج الانحراف المعيارى لقيم المؤشرات المستخدمة فى تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم باستخدام هذا القانون [٥٢] .

$$ع = \sqrt{\text{مجـ س}^{٢} - \frac{[\text{مجـ س}]^{٢}}{ن}}$$

حيث يدل الرمز (ع) على الانحراف المعيارى والرمز (س) على الدرجة

والانحراف المعيارى - كما سبق الذكر - يقيس تشتت القيم حول المتوسط الحسابى . ولكن هذا المتوسط الحسابى نفسه ربما يختلف بوضوح بين بداية الفترة الزمنية قيد البحث ونهايتها . ولكى يؤخذ ذلك الأمر فى الحسبان ، فإنه يمكن استخدام معامل التباين *Coefficient Variation* فى إعطاء مقياس نسبى للتشتت وذلك بأن ينسب الانحراف المعيارى إلى المتوسط الحسابى كما فى المعادلة التالية [٥٣] .

$$ت = \frac{ع}{ص}$$

حيث أن :

ت = معامل التباين ، ع = الانحراف المعيارى ، ص = المتوسط الحسابى .

وجدير بالذكر أن الباحث الذى يستخدم مؤشرات تشخيص التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم قد يكتفى باستخدام حسابات (المدى القيمة الكبرى - القيمة الصغرى) [٥٤] . عند عمل المقارنات بين السنوات أو بين أنواع التعليم . ولكن حسابات المدى تتأثر - كما نعلم - بالقيم المتطرفة وتهمل القيم الأخرى . ولعل ذلك هو السبب الذى جعل الباحث يقترح استخدام حسابات الانحراف المعيارى فى أية دراسة تتناول موضوع التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم.

الجزء الثالث
عوامل تؤدى إلى وجود التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم
وأهم الإجراءات / السياسات التى تساهم فى تخفيضها

أولاً : عوامل تؤدى إلى وجود التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم

تؤكد بعض الدراسات - كما سبق الذكر - على وجود تفاوت بين طبقات المجتمع فى حظوظ أبنائها من فرص التعليم المتاحة . وقد يعزى هذا التفاوت إلى سوء توزيع شبكة التعليم ، فلا يسهل على بعض طالبى التعليم الوصول إلى المكان الذى تؤدى فيه الخدمة التعليمية . غير أن سهولة وصول التلميذ / الطالب إلى الموقع الجغرافى للمؤسسة التعليمية (المدرسة / الكلية) ، لا يعنى التحاقه بها أو استمراره فى الدراسة إذا كان قد التحق بها ، فقد تكون هناك عوامل اقتصادية - مالية وأخرى اجتماعية - ثقافية تعوق بعض السكان فى سن التعليم بأية مرحلة عن استغلال فرصة التعليم المتاحة . بعبارة أخرى يعزى التفاوت فى حظوظ أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من فرص التعليم المتاحة - بوجه عام - إلى تأثير عدد من العوامل ، من أهمها العوامل المكانية - الجغرافية ، والعوامل الاقتصادية - المالية ، والعوامل الاجتماعية - الثقافية :-

(١) العوامل المكانية - الجغرافية :

قد يرجع انعدام التكافؤ بين طبقات المجتمع فى حظوظها من فرص التعليم المتاحة إلى التفاوت الموجود بين أبنائها فى إمكانية الوصول إلى مكان الخدمة التعليمية . إن توزيع شبكة التعليم فى الواقع قد لا يكون على النحو الذى يساعد بعض السكان فى سن التعليم بأية مرحلة على الالتحاق بإحدى مؤسساتها التعليمية (المدرسة / الكلية) بسهوله . ويرجع هذا إلى ابتعاد المواقع الجغرافية لمؤسسات التعليم فى بعض المناطق عن الأماكن التى يسكن فيها طالبو التعليم .

وفى الحقيقة يتأثر بالعوامل المكانية - الجغرافية - بالمعنى المشار إليه - أكثر من غيرهم أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا ، إذ لا تستطيع أسرهم تحمل نفقات توصيلهم من وإلى

المؤسسات التى يتعلمون فيها أو نفقات معيشتهم فى المنطقة التى يوجد بها مكان الخدمة التعليمية .

وعلى أية حال ، فإن التلاميذ / الطلاب ونسبتهم الذين يتأثرون ببعد مساكنهم عن المواقع الجغرافية للمؤسسات التعليمية التى يتعلمون فيها إنما يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى . ولعل ذلك يعتبر أحد الأسباب التى يمكن أن يعزى إليها ما بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة من تفاوت فى معدلات قبولهم وبالتالى فى معدلات قيدهم بالمرحلة التعليمية قيد البحث .

(٢) العوامل الاقتصادية - المالية :

قد يرجع انعدام التكافؤ بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى حظوظها من فرص التعليم المتاحة ، إلى التفاوت الموجود بينها فى الموارد الاقتصادية المالية. فانخفاض دخل بعض الأسر وبالذات الأسر التى تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا كثيراً ما يكون عائقاً يمنع بعض أبنائها من الالتحاق بمؤسسات التعليم أو توقف البعض الآخر منهم عند بعض مراحله وعدم مجاوزتها إلى غيرها أو اختيار أنواع معينه منه تكون أقل تكلفة من غيرها . وهذا سوف يؤدى - ضمن عوامل أخرى - إلى انعدام التوازن بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية فى مدى استفادتهم من فرص التعليم المتاحة بمرحلة تعليمية معينة والتى سوف تكون بالضرورة فى صالح أبناء الطبقة الاجتماعية القادرة اقتصادياً .

ففى الوقت الحاضر أصبح التعليم فى كل مراحله عملية مكلفة ، لا تقوى على تحمل أعبائها كل الأسر. ومن المعروف أن الأسر المصرية تتحمل ، من أجل تعليم أبنائها ، أعباء مالية متزايدة ، للأنفاق المباشر على الزى المدرسى وأدوات التعليم والسكنى بعيداً عن الأسرة والمواصلات من وإلى المدرسة / الكلية ..... إلخ .

كما أن هناك أموالاً طائلة يدفعها الآباء مباشرة إلى جيوب المعلمين نظير إعطاء أبنائهم دروساً خصوصية . ومقدار ما يدفعون يتزايد سنه بعد أخرى ، ويختلف من مرحلة تعليمية إلى أخرى ، ومن مادة تعليمية إلى أخرى ، ومن معلم إلى آخر ، ومن القرية إلى المدينة ، ومن حى إلى آخر فى المدينة الواحدة . ويرجع سبب ذلك إلى اعتقاد الآباء بأنه لكى يستمر أبناؤهم فى التعليم ، من الضرورى إعطائهم دروساً خصوصية . وبوجه عام لا يقوى على هذا النوع من الإنفاق المباشر على تعليم الأبناء (٥٥) . إلا الأسر القادرة مالياً . وبذلك تزداد فرص أبنائهم (أكثر من غيرهم من أبناء الأسر الفقيرة) فى الاستمرار فى التعليم حتى الانتهاء منه بنجاح . وهذا يساهم - ضمن عوامل أخرى - فى انعدام التوازن بين أبناء

الطبقات الاجتماعية المختلفة فى مدى الاستفادة من فرص التعليم المتاحة ، فى غير صالح أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة .

ومن ناحية أخرى هناك نوع آخر من الأعباء المالية تتحملها الأسرة على نحو غير مباشر من أجل تعليم أبنائها ، ويتمثل ذلك فى المكسب أو الدخل الذى كان يمكن للتلميذ / الطالب أن يحققه إذا ما عمل بدلاً من ذهابه إلى التعليم بالمدرسة أو الكلية [٥٦] . هذا المكسب أو الدخل الضائع يعتبر خسارة كبيرة للأسر التى تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا دون غيرها إذا انتظم أبناؤها فى المدرسة . ولعل ذلك يفسر ظاهرة تسرب عدد غير قليل من أطفالها بعد انتظامهم فى الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى من أجل العمل والحصول على دخل نقدى ، وذلك تحت ضغط الحاجة المادية لأسرهم .

ومن أجل كسب بعض المال اللازم لمواجهة أعباء الدراسة بالتعليم الثانوى والعالى ، بل وربما أيضاً من أجل الإنفاق على أسرهم ، قد يعمل بعض الطلاب الفقراء أثناء الإجازة الصيفية بداخل البلاد وخارجها . والأكثر من هذا قد يترك بعض الطلاب الدراسة بالجامعة بضعة شهور من السنة الدراسية للعمل فى بعض البلاد العربية والأجنبية . وقد يغرى المال البعض منهم ، فيضحى بالدراسة لمدة عام أو أكثر محاولاً تقديم بعض الأعذار المقبولة إلى كلياتهم (كالشهادات الطبية) بواسطة الأهل أو الأقارب بالوطن بهدف حماية أنفسهم من الفصل من التعليم الجامعى .

ويبدو أن الأسر الفقيرة لا تحزن كثيراً على تسرب أو انقطاع أبنائها عن الدراسة بأية مرحلة تعليمية . فالبطالة السافرة منتشرة بين المتعلمين ، وهم مضطرون إلى انتظار الوظيفة الحكومية لأجل غير مسمى . وحتى عندما يتحقق أمل الخريج فى الحصول على وظيفة ، فأن ما يتقاضاه فى آخر كل شهر ، لا يمكن مقارنته بدخول غير المتعلمين المرتفعة الذين تدربوا على حرفة أو صنعة منذ الصغر ، مع ظهور الكثير من مجالات الكسب السريع أمامهم .

وهكذا فإن بعض السكان فى سن التعليم بأية مرحلة الذين يفضلون اختيار العمل تحت ضغط الحاجة المادية على اختيار الانتظام فى الدراسة هم فى الأغلب من أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا . وهذا من شأنه أن يخفض من معدلات قيدهم بالمرحلة التعليمية قيد البحث بالمقارنة مع أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى الميسورة .

ومن ناحية أخرى ، يؤثر المستوى الاقتصادى للأسرة - بوجه عام - على نوع التعليم الذى يلتحق به أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة ومستواه . ففى مصر - على سبيل المثال - يستحوذ على أغلب مقاعد التعليم الثانوى الفنى طلاب جاءوا من فئات اجتماعية ذات مستويات اقتصادية متواضعة . والعكس صحيح بالنسبة لطلاب التعليم الثانوى العام . [٥٧] وينطبق هذا الكلام على الكليات الجامعية ، إذ يستحوذ أبناء الأسر القادرة اقتصادياً - بوجه عام - على

أغلب المقاعد ببعض الكليات التى تؤدى إلى المهن ذات المكانة المرموقة ، كما أشارت بعض الدراسات السابقة .

(٣) العوامل الاجتماعية - الثقافية :

يرجع انعدام التكافؤ بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى حظوظها من فرص التعليم المتاحة إلى ما يوجد بينها من تفاوت - ضمن عوامل أخرى - فى القيم والاتجاهات نحو التعليم . فقد تخفق بعض الأسر (وبالذات الأسر التى تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا) فى إلحاق أبنائها بالمدرسة ، كما قد يتوقف البعض الآخر منهم عن إرسال أبنائهم إليها (وبالذات البنات) بعد سنه أو أكثر من التحاقهم بها . وقد يعزى ذلك لأسباب اجتماعية - ثقافية - بعيدة تماماً عن العوامل المكانية - الجغرافية أو العوامل الاقتصادية المالية .

فالجو الأسرى الذى يحيا فيه أبناء الطبقات الاجتماعية الميسورة - بوجه عام- يخلق لديهم الاهتمام بالتعليم ، فى حين يضعف هذا الاهتمام لدى أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة . وقد يكون هذا صحيحاً ، فالقابلية للتعلم شئ اجتماعى يكتسبه المرء - ضمن عوامل أخرى - من محيطه الأسرى . لذا فإن هناك من يفسر ظاهرة التسرب من المدرسة من قبل عدد غير قليل من أبناء الأسر الفقيرة بضعف استعدادهم للتعلم وافتقارهم للدافعية [٥٨] . وبوجه عام تتزايد درجة تشجيع الأسرة للأبناء على استغلال فرص التعليم المتاحة والصعود إلى أعلى فى سلم التعليم ، كلما ارتفع مستوى تعليم الأب والأم ، فى حين يقل هذا التشجيع كلما انخفض مستوى تعليمهما .

وتلعب الاتجاهات السلبية نحو التعليم - ضمن عوامل أخرى - دوراً فى عدم إلحاق الطبقة الاجتماعية الدنيا لبعض أبنائها بالتعليم أو سحبهم من مؤسساته . ويبررون وجهة نظرهم على أساس ازدياد ظاهرة البطالة السافرة بين خريجى بعض نوعيات التعليم ، وكذلك ظهور مجالات عديدة للكسب والإثراء السريع أمام غير المتعلمين بشكل يثير الشك حول جدوى الذهاب إلى المدرسة فى تشكيل حياة المرء . لذا فأنهم يرددون هذه المقولة : " العلم فى الرأس موش فى الكراس " .

كما تلعب العادات والتقاليد دوراً فى انخفاض معدل قيد الإناث بمراحل التعليم بوجه عام (بالمقارنة مع الذكور) . وبالذات الإناث اللاتى ينتمين إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا . ويرجع ذلك فى الأساس - ضمن عوامل أخرى - إلى :

(أ) عدم توافر الوعى الكافى بأهمية تعليم البنات لدى بعض الأسر . لذا فأنهم ربما يتحملون الضيق والحرمان من أجل تعليم الولد ويترددون فى فعل ذلك بالنسبة للبنت .

(ب) اعتقاد بعض الآباء والأمهات فى خطورة خروج البنات للتعليم وبالذات فى سن المراهقة وضرورة تزويجهن فى أقرب فرصة ممكنة خوفاً عليهن من الانحراف ، لذا فأنهم كثيراً ما يرددون هذه المقولة : " زواج البنت سترة " .

ثانياً : إجراءات / سياسات لتخفيض ما بين الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم :

يتحقق التكافؤ بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى فرص الالتحاق بالتعليم بأية مرحلة ، كما سبق الذكر ، إذا أمكن الوصول إلى حالة تكون فيها معدلات قيد أبنائها متساوية أو قريبة من المتساوية . لذا يجب أن تكون هناك محاولات من جانب السلطات التعليمية للتقريب بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى معدلات قيد أبنائها بمراحل التعليم .

وفيما يلى عدد من الإجراءات / السياسات التى قد تشجع أبناء المجتمع بوجه عام وأبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا بوجه خاص على استغلال فرص الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه :-

(١) إجراءات / سياسات للتقليل من تأثير العوامل المكانية - الجغرافية :

الواقع أن أى تحسن فى توزيع شبكة التعليم فى أية مرحلة من مراحله فى اتجاه الاقتراب من المناطق التى يقطن فيها السكان فى سن التعليم ، سوف يؤدى - ضمن عوامل أخرى - إلى استغلالهم لفرص التعليم المتاحة ، ويرفع بالتالى من معدلات قيدهم . ويكفى أن يذكر المرء فى هذا الصدد أن إنشاء الجامعات الإقليمية فى بعض عواصم المحافظات منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات قد أدى إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعى من أبناء الأقاليم وخاصة أبناء الفئات الكادحة من ذوى الدخل المحدود بالأحياء الشعبية بالمدن والقرى ، وكذلك الإناث من كل الطبقات الاجتماعية بسبب خوف الأسر عليهن . فاغلب هذه الفئات قد حرمت فى السابق من فرصة التعليم الجامعى والحصول على الشهادة الجامعية بسبب - ضمن عوامل أخرى - بعد المسافة بين أماكن أقامتهم وأماكن خدمة التعليم الجامعى ، تلك التى كانت تتركز فى عقدى الخمسينات والستينات فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط .

ومن أجل التغلب على الصعوبات المكانية - الجغرافية التى تعوق بعض التلاميذ / الطلاب فى مراحل ما قبل التعليم الجامعى عن الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه ، يجب على المخطط أن يراجع شبكات التعليم القائمة بهدف التعرف على مدى قرب المؤسسات التعليمية أو بعدها عن الأماكن التى يسكن فيها المستفيدون من خدماتها (التلاميذ / الطلاب) . ولكى يفعل ذلك ، عليه أن يحدد مناطق الاستجلاب *Catchment area* الحالية ، آخذاً فى الاعتبار الحد الأقصى للمسافة التى يقطعها التلاميذ / الطلاب من كل الفئات الاجتماعية

للوصول إلى المدرسة أو الزمن الذى تستغرقه الرحلة إليها إذا توافرت وسائل المواصلات . وهذا يتطلب جمع بيانات عن المسافات التى يقطعها التلاميذ / الطلاب للوصول إلى المدرسة ووسائل المواصلات المستخدمة والزمن الذى يستغرقه الانتقال إليها وأماكن إقامة التلاميذ / الطلاب [٩] .

وبوجه عام تعتبر المسافة التى تكون أكثر من ستة كم أو المسافة التى يستغرق قطعها أكثر من ستين دقيقة ، رحلة مضنية للتلاميذ / الطلاب للوصول إلى المدرسة ، غير أن الحد الأقصى للمسافة القياسية التى يقطعها التلاميذ / الطلاب للوصول إلى المدرسة يعتمد بالطبع على وسائل الانتقال المستخدمة ، وعلى طبيعة الأرض وموقعها ، وعلى عمر التلاميذ / الطلاب المعينين . وبشكل عام يكون من المقبول فى التعليم الابتدائي أن يقطع التلاميذ المسافة من المنزل إلى المدرسة فى مدة لا تزيد عن خمس وأربعين دقيقة ، وهو زمن يقابل مسافة حوالى ثلاثة كم سيراً على الأقدام فى أرض منبسطة ، أو مسافة أقل من ثلاثة كم فى المناطق الجبلية أو حوالى خمسة عشر كم على دراجة أو حوالى ثلاثون كم بالسيارة . كما تتراوح المسافة بالنسبة للتعليم الإعدادي / الثانوى من خمسة إلى ستة كم سيراً على الأقدام ، يقابلها عشرون إلى ثلاثون كم بالدراجة وأكثر من ذلك بالسيارة [١٠] .

وبوجه عام كلما طالت المسافة زادت صعوبة الوصول إلى المدرسة . وعلى أية حال ، فما يعتبر مقبولاً فى بلد ما قد يكون غير مقبول فى بلد آخر ، وما هو سهل فى منطقة منبسطة ، يمكن أن يكون مرهقاً فى منطقة جبلية .

لكن السؤال الذى يمكن أن يثار الآن هو : هل تعطى البيانات التى يجمعها المخطط (حول المسافة والزمن ووسائل الانتقال وأماكن إقامة التلاميذ / الطلاب) صورة كاملة عن مشكلات إمكانية الوصول إلى المدارس ؟

الجواب على هذا السؤال سيكون بالنفى . فهذه البيانات تقتصر فقط على التلاميذ/ الطلاب الموجودين فعلاً فى المدارس ، وتفيد المخطط فى احتساب نسب التلاميذ / الطلاب الذين يقطعون مسافات طويلة أو يستغرقون وقتاً طويلاً للوصول إلى المدرسة . غير أن هذه البيانات - من ناحية أخرى - لا تعطى المخطط أية مؤشرات حول التلاميذ / الطلاب الذين لم يلتحقوا بالتعليم نظراً لعدم وجود مدرسة فى منطقتهم ، وهم - فى الأغلب - سيكونون من أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا . ومع ذلك يصبح فى إمكانه الكشف عن المناطق المأهولة والمحرومة فى الوقت ذاته من التعليم ، إذا استطاع أن يحدد على خريطة أولاً التجمعات السكانية وثانياً مناطق الاستجلاب للمدارس الحالية [١١] .

والواقع أن مراجعة شبكات التعليم القائمة فى مراحل التعليم قبل الجامعى قد تكشف عن انحرافها نحو المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة فى غير صالح القرى الصغيرة

والنجوع والعزب والمناطق النائية بالنسبة للتعليم الأساسى ، وانحرافها نحو الحضر وخاصة فى عواصم المحافظات فى غير صالح أبناء الريف والمدن الصغيرة والمناطق النائية بالنسبة للتعليم الثانوى (العام والفنى) .

لذا تقترح استراتيجية تطوير التعليم فى مصر (١٩٨٧) إتاحة فرص تعليمية متساوية لمختلف الجماعات والبيئات للحصول على النوعيات المختلفة من التعليم ، وذلك على النحو التالى :-

"يجب أن تكون الخدمات التعليمية بكل نوعياتها ممكنة الوصول إلى كل المجتمعات والبيئات بطول البلاد وعرضها ، فى الريف كما فى الحضر ، للفقراء كما للأغنياء ، للبنين كما للبنات ، للكبار كما للصغار . وهذا يعنى وجوب أن يحظى الريف بقدر مناسب لحجم سكانه بخدمات تعليمية ، من تعليم أساسى ، إلى تعليم ثانوى عام ، إلى تعليم ثانوى فنى خاصة الزراعى والصناعى" (٦٢) .

وهناك عدد من الإجراءات / السياسات الأخرى التى يمكن اللجوء إليها من أجل تسهيل وصول التلاميذ / الطلاب إلى مكان الخدمة التعليمية ، ومن بينها ما يلى :-

(أ) بناء المدارس اللازمة للمناطق البعيدة ، بحيث تكون كل مدرسة مركزاً لتجميع أبناء القرى الصغيرة المجاورة (الكفور والنجوع والعزب) ، أو بناء مدارس مزودة بأقسام داخلية توفر بالمجان الطعام والإقامة أو بوسائل مواصلات مجانية أو بأجور مخفضة ، وبالذات للتلاميذ / الطلاب الفقراء حتى لا يكون هناك عذر لأسرة بعدم إلحاق أبنائها بالتعليم .

(ب) انتهاج سياسة تشجع على تبرع أبناء القرى والمناطق النائية ميسورى الحال بالأرض اللازمة لبناء المدارس أو بإقامة الأبنية المدرسية ذاتها .

(جـ) انتهاج سياسة الاكتفاء الذاتى فى إعداد المعلمين اللازمين للتدريس بالمدارس الموجودة بالمناطق النائية بقبول بعض أبناء هذه المناطق المؤهلين بكليات إعداد المعلم دون التقيد بشرط مجموع الدرجات فى الثانوية العامة ، حتى لا يكون نقص المعلمين فى هذه المناطق سبباً من أسباب قلة انتشار التعليم فيها (٦٣) .

أما بالنسبة لشبكة التعليم الجامعى ، فقد اتجهت سياسة التعليم الجامعى منذ بداية السبعينات تقريباً إلى إعادة توزيعه على الأقاليم بإنشاء الجامعات الإقليمية فى بعض عواصم المحافظات تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، بعد أن كان مركزاً تقريباً فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط . ولقد ساهم ذلك فى التغلب على بعد المسافة بين طالبى التعليم الجامعى بالأقاليم من أبناء الفئات الكادحة والأماكن التى تقدم فيها خدمة التعليم الجامعى . بعبارة أخرى أصبح التعليم الجامعى - إلى حد كبير - متاحاً لأبناء الأقاليم بوجه عام وبالذات أبناء الطبقة

الاجتماعية الدنيا وكذلك الإناث من كل الطبقات الاجتماعية ، الذين كان يصعب على أمثالهم فى الماضى أن ينعموا به . ومع ذلك هناك الكثير الذى يجب على الدولة أن تفعله إزاء شبكة التعليم الجامعى ، إذ يجب عليها أن تنشئ جامعات فى بقية عواصم المحافظات التى لا يوجد بها خدمة التعليم الجامعى حتى يكون هناك تكافؤ بين أبناء المحافظات جميعاً فى فرص التعليم الجامعى .

وللمساهمة فى التقريب بين طالبى التعليم الجامعى والكليات التى يتعلمون فيها ، تمنح الكليات الجامعية طلابها / طالباتها شهادة يتم بموجبها استخراج اشتراكات مخفضة بالنسبة للقطارات وغيرها من وسائل المواصلات العامة . وقد يقوم صندوق التكافل الاجتماعى بمساعدة الطلاب غير القادرين بتحمل تكاليف استخراج هذه الاشتراكات أو جزء منها (٦٤) .

كما توفر الجامعات للطلاب الوافدين من خارج المدينة التى يوجد بها مقر الجامعة فرصة السكن بمدنها الجامعية المزودة بكافة التسهيلات اللازمة للإقامة مثل توفير الوجبات الغذائية وغسل الملابس وأماكن للاستذكار والأشراف الاجتماعى والمتابعة الصحية .... إلخ . هذا وتعتبر رسوم الإقامة رمزية مقارنه بالتكاليف الفعلية . ويمكن أن يتولى صندوق التكافل الاجتماعى بالكليات الجامعية سداد المبالغ المطلوبة بدلاً من الطالب الفقير أو مساعدته فى تحملها بالمساهمة فى جزء منها (٦٥) .

(٢) إجراءات / سياسات للتقليل من تأثير العوامل الاقتصادية - المالية :

يلعب دخل أى أسرة - كما سبق الذكر - دورا كبيراً فى تحديد مدى استفادة أبنائها من فرص التعليم المتاحة . وتزداد إمكانية الاستفادة مع ارتفاع مستوى الدخل وتقل مع انخفاضه . لذا يجب على الدولة أن تقف إلى جانب الأسرة الفقيرة ومساعدتها مادياً كحق من حقوقها ، بحيث يضمن لها المجتمع الحياة الكريمة كما يحدث فى بعض البلدان المتقدمة . وتحقيق هذا الأمر ، سوف يكون له انعكاسات ايجابية على مدى استفادة أبناء هذه الأسر من فرص التعليم المتاحة .

ومن ناحية أخرى تأتى مجانية التعليم فى الكثير من البلدان فى مكان الصدارة بالنسبة لمجموعة الإجراءات التى تهدف إلى تحييد العوامل الاقتصادية - المالية . ومن المعروف أن تطبيق مبدأ مجانية التعليم على كل أو بعض مراحل التعليم من شأنه أن يزيد فى أعداد أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة فى التعليم ، فى حين تقل هذه الإعداد إذا كان التعليم بمصروفات .

وفى مصر أخذ المجتمع على عاتقه مسئولية تعليم أبنائه بالمجان فى كل مؤسسات الدولة التعليمية ، طبقاً للمادة (٢٠) من الدستور . وتعنى المجانية أن أبناء المجتمع على

اختلاف طبقته لهم الحق فى التعليم ، فلا تمييز لأحد على أخر بسبب قدرته المالية ، وأنما التميز فقط فى القدرات الذهنية [٦٦] .

وعلى الرغم من تطبيق مبدأ مجانية التعليم فى مصر ، فأن الآباء (كما سبق الذكر) يتحملون فى الواقع بعض الأعباء المالية التى كثيراً ما تثقل كاهل الأسر الفقيرة . فبالإضافة الى ما تتحمله الأسرة من أعباء والتزامات مالية (كالأنفاق على الزى المدرسى وأدوات التعليم وأجور المواصلات أو السكنى بعيداً عن الأسرة وغيرها) ، الآباء مطالبون بدفع قدرا كبيرا من المال للمعلمين ثمناً للدروس الخصوصية التى يعطونها لأبنائهم .

وفوق ذلك ، الآباء مطالبون بأن يدفعوا للسلطات المدرسية قدراً كبيراً من المال مقابل بعض الخدمات الإضافية والتأمينات ، ولا يعفى منها إلا التلميذ / الطالب اليتيم . ففى العام الدراسى ١٩٩٧/٩٦ على سبيل المثال يدفع التلاميذ / الطلاب بالمدارس الابتدائية ١٨,٦٠ جنيهاً بالصفوف الثلاثة الأولى و٣٤,١٠ جنيهاً بالصفين الرابع والخامس ، وبالمدارس الإعدادية بصفوفها الثلاثة و٤٣,٩٠ جنيهاً ، وبالمدارس الثانوية العامة والتجارية والزراعية ٥٩,٩٠ جنيهاً بالصف الأول ، و٥٥,٩٠ جنيهاً بالصفين الثانى والثالث ، وبالمدارس الثانوية الصناعية ٤٠,٦٠ جنيهاً بالصف الأول ، ٣٦,٦٠ جنيهاً بالصفين الثانى والثالث [٦٧] . فى الوقت الذى يدفع فيه طلاب الجامعات بمرحلة البكالوريوس والليسانس فقط ٨,٦٥ جنيهاً بالكليات النظرية ، و ١١,٦٥ جنيهاً بالكليات العملية [٦٨] . ولكن هناك قدراً أكبر من المال يدفعونه من أجل شراء الكتب والمذكرات الجامعية على عكس تلاميذ/ طلاب مراحل ما قبل التعليم الجامعى الذين يحصلون بالمجان على الكتب المدرسية .

وعلى أية حال ، أصبحت الأسرة المصرية - وبالذات التى تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا - تئن من كثرة ما تدفع من أموال من أجل تعليم أبناءها ،وأصبح مبدأ مجانية التعليم بالتالى شعاراً بلا مضمون .

ويبدو أن حال التعليم فى مصر لا يختلف كثيراً عن حال التعليم فى الكثير من البلدان النامية ، التى وفرت التعليم المجانى وأخذت قرارات سياسية بإلغاء رسوم التعليم *Tuition fees* أو تخفيضها ، إلا أن بعض هذه البلدان (مالاوى ، وموريشس على سبيل المثال) راحت فى السنوات الأخيرة تعيد فرض هذه الرسوم من جديد على التعليم الابتدائى والثانوى . كما راح البعض الأخر يفرض ثمناً للطعام والسكنى . ومع ذلك فأن حكومة مالاوى لم تفعل ذلك بالنسبة للتعليم الجامعى الذى تبلغ تكاليفه ٢٥٠ مرة مثل متوسط تكلفة التعليم الابتدائى . فطلاب الجامعات يتلقون بالمجان التعليم والوجبات الغذائية والسكنى ، بل ويتلقون أيضا مصروفا للجيب . وفى بوركينا فاسو يدفع الطلاب رسوماً لتعليمهم فى الابتدائي والثانوى ، فى حين يتلقى طلاب التعليم الجامعى دعماً كاملاً *Net subsidy*. لذا فإن هناك من الكتاب من يوصى

بضرورة فرض الرسوم على التعليم الجمعى على ألا تزداد إلى الحد الذى يؤدى إلى الشغب السياسى *Political riots*. وهذا هو ما حدث بالفعل فى غانا عام ١٩٧١م عندما فرضت الحكومة على الطلاب دفع رسوم الطعام والسكنى (٦٩) .

وتأتى المنح الدراسية والقروض أيضاً فى طائفة الإجراءات الرامية إلى تحييد العوامل الاقتصادية - المالية ، وإن كان استخدامها أقل شيوعاً مما عرفناه بالنسبة للمجانية. فقد تلجأ بعض الدول إلى تقديم المنح الدراسية *Grants* لبعض الطلاب من أجل مساعداتهم على متابعة الدراسة ، وذلك بأن تضمن لهم الدخل اللازم أثناء فترة الدراسة وقد يقتصر تقديم المنح فى بعض البلاد على الطلاب المتفوقين المحتاجين إلى المعونة المادية ، فى حين أنه قد يتسع فى بلاد أخرى ليشمل المتفوقين وغير المتفوقين من ذوى الحاجة (٧٠) . كما هو الحال فى المملكة المتحدة *UK* حيث يكون كل طلاب الجامعة مؤهلين لكى ينظر فى أمر حصولهم على منحة بعد التعرف على مواردهم *Means test* أى بعد عمل تحقيق رسمى حول دخولهم ، يتحدد على أساس مستوى دخل الوالدين (٧١) .

ومع ذلك فهناك من يرى أن تقديم المنح الدراسية للطلاب على أساس الأداء التربوى *Educational performance* يعتبر محابـاة للطلاب ميسورى الحال . لذا يجب ربط المنح الدراسية - بجانب التفوق المدرسى - بدخل الوالدين . بعبارة أخرى لا ينبغى أن تقدم المنح الدراسية إلى الأغنياء والأذكياء *Clever rich* بل إلى الفقراء الموهوبين *Talented poor* (٧٢) .

كما قد تلجأ بعض الدول إلى التسهيل فى حصول بعض الطلاب الراغبين من ذوى الحاجة على قروض *Loans* بفوائد أو بدون فوائد لتمكينهم من الاستمرار فى التعليم ، على أن تكون قيمة القرض كبيرة لتغطى نفقات كل من التعليم والمعيشة (٧٣) .

إن أول برنامج رسمى لإقراض الطلاب قد أقيم فى الدانمارك والسويد والولايات المتحدة الأمريكية فى الخمسينات ، ثم أنتشر بعد ذلك فى بلدان كثيرة حتى وصل عددها إلى أكثر من ثلاثين دولة من أهمها كندا وألمانيا والسعودية والنرويج وفنلندا واليابان وهونج كونج وسريلانكا وإندونيسيا (٧٤) . وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد تجربة قصيرة الأمد فى كل من غانا (٧٥) . ومصر (٧٦) .

وقد يكون من المفيد أن يذكر فى هذا الصدد أن الدول التى أخذت بسياسة تقديم المساعدات للطلاب فى عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من هذا القرن ، قد استخدمت القروض والمنح الدراسية جنباً إلى جنب ، ولكن فى عقد الثمانينات يوجد اتجاه واضح لدى هذه الدول نحو الاعتماد على القروض وحدها ، وذلك بسبب الندرة فى الموارد المالية . وتهدف

برامج القروض إلى تمكين الطلاب من دفع رسوم التعليم و/أو تغطيه نفقات المعيشة . فهؤلاء الطلاب سوف يحصلون فى المستقبل على أجور عالية تمكنهم من تسديد قروضهم (٧٧) .

ومع ذلك فهناك من ينادى بضرورة إحلال المنح الدراسية محل القروض (٧٨) . لاعتقادهم بأن القروض سوف تثبط من عزيمة الطلاب ذوى الدخل المنخفض من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى بسبب المخاوف من الديون التى سوف يتحملونها فى المستقبل . كما أن برامج إقراض الطلاب تكون صعبة ومكلفة فى إدارتها وخاصة فى مرحلة تسديد الديون (٧٩) .

وفى مصر يلعب صندوق التكافل الاجتماعى الآن دورا فى مساعدة طلاب الجامعات فى التغلب على مشكلاتهم المالية ، التى قد تحول بينهم وبين استكمال دراستهم . إذ يوجد فى كل جامعة صندوق مركزى للتكافل الاجتماعى وله فرع فى كل كلية من كلياتها. ويهدف - ضمن أشياء أخرى - إلى تحقيق الضمان الاجتماعى بصوره المختلفة من تأمين أو رعاية اجتماعية أو قروض. وجدير بالذكر أن الإعانات المقدمة لطلاب الجامعات بناء على طلبهم لا تقتصر على الإعانات المالية فقط ، بل تشمل أيضا دفع ثمن الكتب الدراسية ورسوم الدراسة ورسوم الإقامة بالمدن الجامعية واشتراكات المواصلات والملابس والنظارات الطبية ، وأيضا صرف إعانات مالية فى الظروف الاستثنائية (٨٠) .

والواقع أن قياس فعالية برامج مساعدة الطلاب ، يجب أن تكون فى ضوء أهدافها . فإذا كان هدف مساعدة الطلاب - على سبيل المثال - هو زيادة الطلب على التعليم ، فإن التقييم الأولى لفعاليتها يمكن أن يكون بالنظر إلى أرقام المقيدين . وإذا كان الهدف هو تحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية لأبناء مختلف الطبقات الاجتماعية ، فإنه يكون من الضرورى أن يكون لدينا معلومات عن خلفية الطبقة الاجتماعية للطلاب أو أن تدرس الاتجاهات السابقة لمعدلات قيد أبناء الطبقات الاجتماعية فى التعليم (٨١) .

ومهما كان نوع الإجراء الذى يستخدم للتخفيف من حدة العوامل الاقتصادية - المالية التى تقف كعوائق فى وجه التحاق أو استمرار أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة فى التعليم ، فإن ما يهم المخطط التعليمى هو التعرف على مدى تأثير الإجراءات المستخدمة فى التخفيف من العبء المالى الواقع على كاهل أسر الطلاب الأقل حظا اقتصاديا واجتماعية . ولن يتيسر له ذلك إلا إذا توفرت لدية بيانات عن أعداد المستحقين وأعداد المنتفعين فعلا فى عدد من السنوات المتعاقبة ، وحجم المبالغ التى خصصت للإقراض أو المنح الدراسية ، وقيمة القرض أو المنحة فى مساعدة الطالب على مواصلة الدراسة فى ظل الأسعار السائدة .

ولكن الشيء اللافت للنظر أن هذين الإجراءين (المنح والقروض) لم يشملا طلاب ما قبل التعليم الجامعى فى مصر. وهنا يمكن أن نذكر تجربة الحكومة الاشتراكية فى السويد التى

وضعت نظاما للمنح يسمح لكل من يتعلم أن يحصل على منحة دراسية منذ بداية التعليم حتى نهايته ، تكفى للإنفاق علية طوال فترة تعلمه ، على أن يلتزم بسداد ما أخذ بعد خروجه للعمل وحتى الموت مما يجعل الأقساط عديمة القيمة [٨٢] .

وعلى أية حال فإن مصر فى أمس الحاجة إلى التعرف بدقة وموضوعية على دخول الأفراد والأسر . فهذا يساعد- ضمن أشياء أخرى - على نجاح أية سياسة أو أى إجراء يهدف إلى التخفيف من حدة العوامل الاقتصادية - المالية التى قد تؤدى إلى تسرب أبناء الطبقة الاجتماعية الفقيرة من التعليم أو على الأقل تعثرهم فيه . ففى ظل غياب هذا النوع من المعلومات ، يمكن أن تصل الأموال المخصصة لمساعدة الطلاب الفقراء إلى من لا يستحقها بالفعل .

(٣) إجراءات / سياسات للتقليل من تأثير العوامل الاجتماعية - الثقافية :

من الضروري العمل على تطوير البيئة الثقافية التى يحيا فيها أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا حتى يزداد إقبالهم على استغلال فرص التعليم المتاحة أسوة بأبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(أ) رفع المستوى الثقافى للآباء والأمهات . فهذا من شأنه أن يزيد من اهتمامهم وعنايتهم بتربية أبنائهم وان يخلق جوا ثقافيا أكثر ملاءمة لتعليمهم [٨٣] .

(ب) الدعوة لحملة يشارك فيها رجال الدين والتعليم والإعلام والسياسة على الصعيدين المركزى والإقليمي بهدف التوعية بأهمية التحاق الإناث بالتعليم والاستمرار فيه أسوة بالذكور .

خاتمة

انتهت الدراسة الحالية بعد أن تناولت موضوع التفاوتات الطبقية فى فرص التعليم : التشخيص والعلاج من وجهة نظر مخطط التعليم . والأمل كبير فى أن تكون هذه الدراسة قد استطاعت - بما توفر لها من مراجع - أن تجيب على تساؤلاتها ، والتى تتلخص فى :-

(١) إن تقسيم المجتمع إلى طبقات من الظواهر الاجتماعية الهامة التى تشهدها - فى الأغلب - كل المجتمعات الإنسانية . وتتألف الطبقة الاجتماعية من عدد من الأفراد ، يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة مثل المهنة والثروة والتعليم ..... الخ ويختلفون عن غيرهم بدرجة ما فى هذه النواحى نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد . وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على وجود الطبقات الاجتماعية ، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم حول أفضل المعايير التى يمكن استخدامها للتمييز بينها . ومع ذلك فإنهم يحاولون - من خلال عدد من المؤشرات - تدريج الناس وترتيبهم رأسيا فى طبقات تكون فى الأغلب عليا ووسطى ودنيا . وتقتصر دور رجال التخطيط التعليمى على الاستفادة - قدر الإمكان - من نتائج مثل هذه الدراسات فى عملهم التخطيطى .

(٢) تتفاوت الطبقات الاجتماعية فى مدى استفادة أبنائها من فرص التعليم المتاحة . وللكشف عن مقدار هذا التفاوت ، يمكن للمخطط التعليمى أن يستخدم بعض المؤشرات منها معدلات قيد التلاميذ / الطلاب ، ونسبة مؤشر الانتقائية ، ونسبة قيد التلاميذ / الطلاب لكل ألف من السكان ، حسب مستوى الطبقة الاجتماعية . غير أن هذه المؤشرات تتفاوت فى مدى أهميتها للمخطط التعليمى ومدى دقتها وما تتطلبه من بيانات لاستخراجها .

(٣) انعدام التكافؤ بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة فى حظوظهم من فرص التعليم المتاحة إنما يرجع إلى عدد من العوامل من أهمها :

(أ) بعد المكان الذى تقدم فيه الخدمة التعليمية عن المناطق التى يسكن فيها التلاميذ / الطلاب. ويتأثر بهذا العامل أكثر من غيرهم أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا ،وخاصة الذين يعيشون منهم بالمناطق النائية .

(ب) ضعف المستوى الاقتصادى لبعض الأسر التى تنتمى - فى الأغلب - إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا ، كثيرا ما يكون عائقا يمنع بعض أبنائها من الالتحاق بمؤسسات التعليم ، أو توقف البعض الأخر منهم عند بعض مراحله أو اختيار أنواع معينة منه تكون أقل تكلفة من غيرها .

(جـ) قلة وعى بعض الأباء والأمهات - وبالذات الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا - بأهمية التعليم عامة وتعليم الإناث خاصة ، أدى بهم فى كثير من الأحيان إلى عدم إلحاق أبنائهم بالتعليم و/أو سحبهم من مؤسساته .

ولعلاج ما بين أبناء الطبقات الاجتماعية من تفاوت فى فرص التعليم ، يجب العمل على التقريب بينهم فى معدلات القيد بالتعليم ، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال عدد من الإجراءات / السياسات ومن بينها ما يلى :-

(أ) مراجعة شبكات التعليم القائمة للكشف عن مواطن الخلل فيها وعلاجها ، بحيث تكون قريبة من المناطق التى يسكن فيها المستفيدون منها : الأغنياء منهم والفقراء على السواء.

(ب) التخفيف من الأعباء المالية التى تتحملها الأسر المصرية عامة والأسر التى تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا خاصة من أجل تعليم أبنائها وذلك من خلال :-

- وقوف الدولة بجانب الأسر الفقيرة - بوجه عام - ومساعدتها ماديا كحق من حقوقها بحيث يضمن لها المجتمع الحياة الكريمة .
- تحقيق المجانية الفعلية للتعليم وتقديم المنح والقروض ، وبالذات للتلاميذ / الطلاب المحتاجين فى كل مراحل التعليم (قدر الإمكان) .

(جـ) رفع المستوى الثقافى للأباء والأمهات وبالذات أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا فى اتجاه إقناعهم بأهمية الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه لأبنائهم الذكور والإناث على السواء .

المراجع والهوامش

(١) فى شأن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية أنظر :

(A) Green, Thomas F. : "The dismal future of equal educational opportunity", in Green Thomas (ed.), Educational planning in perspective : forecasting and policy-Making. U.K. Guildford. Futures / IPC Science and Technology Press (N.D), PP. 27- 30.

(ب) نادية جمال الدين : " تطورات تكافؤ الفرص والمجانية فى التعليم الجامعى وتطبيقاتها فى جمهورية مصر العربية " ، فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس العلوم الاجتماعية والسكان : العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات ، القاهرة المركز الإقليمي العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٨ ، ص ص ١-٤ .

(C) Farrell, J. B. : "Social equality and educational expansion in developing nations", in Husen, Torsten and Postlethwaite, T. Neville, (eds.), The international encyclopedia of education, Vol.9, 2nd. ed., Pergamon, 1995, pp. 5532 - 5539.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) : بحث فى سياسات التغيير والنمو فى مجال التعليم العالى ، باريس ، ١٩٩٥ ، ص١٤ ، ص٢٧

(٣) نادية جمال الدين : مرجع سابق ، ص ص ٥٤- ٥٥ .

نقلا عن :

عبد التواب عبد اللاه عبد التواب : تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية وتأثره بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، ١٩٧٨ .

(٤) حسن سلامة الفقى : تكافؤ الفرص ومجتمع الجدارة : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، الكويت ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .

نقلا عن :

مصطفى درويش : ديمقراطية التعليم الجامعى : دراسة ميدانية ، الإسكندرية ، مطبعة رويال ، ١٩٧٨ .

(٥) نادية جمال الدين : مرجع سابق ، ص ص ٤٨ - ٥٠

نقلا عن :

احمد محمود محمد عبد المطلب : تكافؤ الفرص فى التعليم العالى : دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، فنا ، ١٩٨٢ .

(٦) فاروق شوقى البوهى : " الأصل الاجتماعي - الاقتصادى لطلاب الجامعة المصرية : دراسة ميدانية ببعض كليات جامعة الإسكندرية" ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد الرابع ، الجزء ١٨ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ابريل - مايو ١٩٨٩ ، ص ص ٢٧٣- ٣١٩ .

(٧) الهلالى الشربينى الهلالى : "الأصل الاجتماعي - الاقتصادى لطلاب جامعة المنصورة : دراسة ميدانيه " ، فى جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعى فى مصر : تحديات الواقع والمستقبل ، بحوث المؤتمر السنوى الأول الذى عقد فى الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر ، ١٩٩٤ ، بدار الضيافة - جامعة شمس ، القاهرة ١٩٩٤ - ص ص ٢١- ٧٥ .

(٨) يوجد دراسات أخرى عن تكافؤ الفرص فى التعليم فى :
نادية جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٦٣ .

(٩) محمد سيف الدين فهمى : المنهج فى التربية المقارنة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١، ص ص٤٥- ٦٧ .

(١٠) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٤٢ ، ص ٤٧٤ .

(١١) إسماعيل على سعد : المجتمع والسياسة : دراسات فى النظريات والمذاهب والنظم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٦

(١٢) كمال دسوقى : الاجتماع ودراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٥ .

(13) Ogburn, William F. and Nimkoff, Meyer F. : A handbook of sociology, New Delhi, Eurasia publishing House Ltd., 1972, P. 363 .

(14) Federics, Ronald C. : Sociology, Addison Wesley Publishing Company., 1975, P . 475

(15) Ibid., P. 476 .

(16) Ogburn, William F. and Nimkoff, Meyer F . : OP . Cit, P . 362

(١٧) السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى : المفهوم والقضايا ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ٨٣ .

(١٨) محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٦ .

(١٩) محمد عودة : أسس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، د . ت ، ص١٠٤

(٢٠) محمد الجوهرى : نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية مع إشارة خاصة المجتمع المصرى " ، فى بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ١١ .

(٢١) غريب سيد احمد : الطبقات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٦٧ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٦٨- ٧١ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ص ١١٤- ١١٥ .

(٢٤) محمد عاطف غيث : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

(٢٥) غريب سيد احمد : مرجع سابق ، ص١١٤ .

(26) Coser, Lewis A . and Rosenberg, Bernard (eds.) : Sociological theory : a book of readings. Macmillan Company, Second Printing, 1967, PP . 400 -401 .

(27) Ogburn, William F. and Nimkoff, Meyer F. : OP Cit, P . 349 .

(٢٧) محمد عاطف غيث : مرجع سابق ، ص ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢٩) ت . ب بوتومور : تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠٨ .

(٣٠) غريب سيد احمد : مرجع سابق ، ص ص ١١٧- ١٢٥ ، ص ١٥٨.

(31) Popenoe, David : Sociology, New York, Meredith Corporation, (N.D), P. 236 .

(٣٢) غريب سيد أحمد : مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٣٣) عبد الباسط عبد المعطى : "دراسة التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية المصرية : رؤية تحليلية نقدية للدراسات المحلية " ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثالث ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ٧٠ .

(٣٤) غريب سيد أحمد : مرجع سابق ، ص ص ١٦٦- ١٧٢

(٣٥) المرجع السابق : ص ص ١٧٣ - ١٧٥

(36) Ogburn, William F and Nimkoff, Meyer F .Op Cit, P . 350 .

(٣٧) غريب سيد أحمد : مرجع سابق ، ص ص ١٩٢ - ٢٠٦ .

(٣٨) محمد عاطف غيث : مرجع ، ص ٤٧٥ .

(٣٩) تستخدم هذه المؤشرات أيضا فى تشخيص ما بين الأقاليم من تفاوت فى التعليم ولمزيد من التفاصيل انظر :

- محمد احمد الدعوى : " التفاوتات الإقليمية فى التنمية التعليمية : التشخيص والعلاج من وجهة نظر مخطط التعليم " ، فى سعيد إسماعيل على (محرر) ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس : دراسات فى اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، المجلد السادس عشر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٠٧ -٢٦٢ .

(٤٠) تستخدم معدلات القيد فى تحديد إجمالي أعداد التلاميذ / الطلاب الذين سيتعلمون فى أية لحظة من اللحظات فى المستقبل ، ولمزيد من التفاصيل انظر :

- *El - Adawy, Mohamed Ahmed : Planning second - level teacher demand and supply in Egypt with special reference to the methodology of forecasting. Unpublished Ph.D. Thesis, University of London, Institute of Education . London, 1982, PP . 48 -68 .*

(41) Hummel Charles : Education today for the world of tomorrow, IBE Studies and surveys in comparative education, Unesco, 1977, P . 112.

(٤٢) وردت معدلات قيد التلاميذ / الطلاب بأنواعها الأربعة (بدون الإشارة إلى متغير مستوى الطبقة الاجتماعية) فى :

(4) Williams, P. and Unesco Office of Statistics : Statistical analysis of demographic and educational data for projecting school enrollment in the Philippines, Document Prepared for national training seminar on the methods for projecting school enrollment in the Philippines, held in Manila in the period from 13 to 24 February 1978, Paris, January 1978, PP. 34- 37.

(ب) الجمهورية العربية اليمنية والمعهد الدولى للتخطيط التربوى : سلسله أبحاث الخارطة المدرسية : دوره تدريبية مكثفة حول الخارطة المدرسية والتخطيط التربوى على المستوى المحلى . باريس - صنعاء . ١٩٨٦ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥

(43) Williams, P . and Unesco Office of Statistics : Op . Cit, P . 34 .

(٤٤) استخدم هوجن فى دراسته عن مدغشقر وكورت وكينانجو فى دراستهما عن كينيا وتنزانيا - برعاية المعهد الدولى للتخطيط التربوى - معدل القيد الظاهرى كمؤشر لتشخيص التفاوت بين الأقاليم فى التعليم . كما استخدمه محمد العدوى ، أيضا فى دراسته عن التفاوتات الإقليمية فى توزيع خدمة التعليم الأساسي فى مصر ولمزيد من التفاصيل أنظر :

(a) Hugon, Philippe : " Regional disparities in schooling : the case of Madagascar" in Carrion, G . and Chau, T. (eds.), Regional disparities in educational development : diagnosis and policies for reduction, Paris, Unesco IIEP, 1980, PP. 160 - 165.

(b) Court, David and Kinyanjui, kabiru : Development policy and educational opportunity : the experience of Kenya and Tanzania ", in Carrion, G. and Chau, T.N (eds) . Regional disparities in educational development: diagnosis and policies for reduction, Paris, Unesco, IIEP, 1980, PP. 367 - 368.

(جـ) محمد احمد العدوى : عوامل التفاوت الإقليمي فى توزيع خدمه التعليم الأساسي فى مصر مع التركيز على محافظة الشرقية ، فى سعيد إسماعيل على (محرر) ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس : دراسات فى اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، المجلد السادس عشر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٧٩ - ٣٤٣ .

(45) Carron, G . and Chau, T . N : Reduction of regional disparities : the role of educational planning, Paris, IIEP, The Unesco Press, 1981, P. 9 .

(٤٦) الجمهورية العربية اليمنية والمعهد الدولى للتخطيط التربوى : مرجع سابق ، ص١٠٤.

(٤٧) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٤٨) استخدم مارتن فى دراسته عن الكاميرون - برعاية المعهد الدولى للتخطيط التربوى - نسبة مؤشر الانتقائية ونسبه القيد لكل ألف من السكان لتشخيص التفاوت بين الأقاليم وبين الجماعات العرقية فى التعليم ، كما استخدمها محمد العدوى فى دراسته من التفاوتات الإقليمية فى توزيع خدمة التعليم الأساسي فى مصر ولمزيد من التفاصيل انظر :

(a) Martin, Jean - Yves : " Social differentiation and regional disparities : educational development in Cameroon, in, Carron, G. and chau, T. N (eds.), Regional disparities in educational development : diagnosis and policies for reduction, Paris, Unesco, IIEP, 1980, PP. 49 - 73.

(ب) محمد أحمد العدوى : عوامل التفاوت الإقليمي فى توزيع خدمة التعليم الأساسي فى مصر . مرجع سابق ، ص ص ٢٧٩- ٣٤٣ .

(٤٩) استخدم محمد العدوى هذه المعالجات الإحصائية المقترحة فى دراسته عن التفاوتات الإقليمية فى توزيع خدمة التعليم الأساسي فى مصر ولمزيد من التفاصيل انظر :

- المرجع السابق :

(٥٠) انظر :

- رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، استمارة السكان والإسكان والمنشآت لتعداد عام ١٩٩٦.

(51) Carron, G . and Chau, T . N : Reduction of regional disparities, Op. Cit P . 47

(٥٢) فؤاد البهى السيد : علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشرى ، طـ ٢ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١ ، ص ١٦٣ .

(53) Carron, G . and Chau, T . N : Reduction of regional disparities, Op . Cit, P 47.

(54) Martin, J . Y : OP . Cit, PP . 49 -51 .

(٥٥) يعتبر رجال الاقتصاد ما يدفعه الآباء من أجل تعليم أبنائهم جزء من تكلفة تعليم التلميذ/ الطالب المباشرة *Direct costs* ولمزيد من التفاصيل انظر :

- ***Cohn, Elchanan, The economics of education, Lexington Books . D . C . Health and Company, 1972, PP . 78 - 93***

(٥٦) يطلق رجال الاقتصاد على هذا المكسب الضائع تكلفة الفرصة البديلة *opportunity costs* أو الضائعة ويعتبر تكلفة غير مباشرة *Indirect costs* ، تضاف إلى التكلفة. المباشرة عند حساب تكلفه تعليم التلميذ / الطالب . ولمزيد من التفاصيل انظر:

- ***Ibid, PP. 94 - 99 .***

(٥٧) عبد الفتاح إبراهيم تركى : تكافؤ الفرص التعليمية " ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم الذى أقامته رابطة التربية الحديثة مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، إبريل ، ١٩٨٤ ، ص ٤ .

(٥٨) عبد الله عبد الدايم : التخطيط التربوى : أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠٧

(٥٩) الجمهورية العربية اليمنية والمعهد الدولى للتخطيط التربوى : مرجع سابق ص ص ٩٦- ٩٩

(٦٠) المرجع السابق ، ص ص ٩٦-٩٩ ، ص ٢٥٤

(٦١) المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٦٢) أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، جمهورية مصر العربية ، مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ١٢٠

(٦٣) عبد الله عبد الدايم : مرجع سابق ، ص ٥١٢

(٦٤) نادية جمال الدين : " الخدمات الطلابية المكملة لمجانية التعليم الجامعى فى مصر من أجل تحقيق المزيد من تكافؤ الفرص والرعاية الاجتماعية " ، فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس العلوم الاجتماعية والسكان ، العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات ، القاهرة ، المركز الإقليمي العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٨ ، ص ١٣.

(٦٥) المرجع السابق ، ص ص ١٠-١٢

(٦٦) احمد فتحى سرور : مرجع سابق ، ص ص ٨٨- ٨٩

(٦٧) محافظة الشرقية ، إدارة شرق الزقازيق التعليمية ، توجيه الشئون المالية والإدارية : بيان بجملة الاشتراكات ومقابل الخدمات التى تحصل من المدارس الرسمية والخاصة المجانية فى العام الدراسى ١٩٩٧/٩٦ . " (بالاتصال الشخصى) .

(٦٨) انظر :

(أ) جمهورية مصر العربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة التاسعة المعدلة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٤ ، مادة ٢٧١ .

(ب) رئاسة الجمهورية : قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .

(69) Psacharopoulos, George and Woodhall, Maureen: Education for development : an analysis of investment choices, Oxford University Press, 1985, PP . 150 -151 .

(٧٠) انظر :

(أ) عبد الله عبد الدايم : مرجع سابق ، ص ص ٥١٠- ٥١١

(ب) عبد الفتاح إبراهيم تركى : مرجع سابق ، ص ص ٩-١٤

(71) Woodhall, Maureen : Financing students in higher education : educational, recial, and economic implications of alternative methods of finance, the Fundamentals of Educational Planning : lecture Discussion Series, Unesco, IIEP, Tm /42/69, P . 3 .

(72) Blaug Mark : Education and the employment problem in developing countries. Geneva, International Labour Office, 1974, PP . 43- 44

(73) See :

(a) Ibid .

(b) Woodhall, Maureen : Op . Cit, P .3

(74) Woodhall, Maureen : Lending for learning : designing a student loan program for developing countries, London, Common wealth Secretariat, 1987, PP . 89 -109

(75) Williams, Peter : Lending for Learning : an experiment in Ghana . Minerva. Vol. XII, No . 3, London, July, 1974, PP . 326 -345

(٧٦) لم يتوفر لدى الباحث أية بيانات أو معلومات يمكن الاعتماد عليها عن تجربة إقراض طلاب الجامعات التى كانت موجودة فى مصر فى مرحلة سابقة .

(77) Woodhall, Maureen : Lending for Learning, Op . Cit, PP 89 -90

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول آراء المؤيدين والمعارضين لبرامج أقراض الطلاب .

انظر :

- *Woodhall, Maureen : " The argument for and against loans " in Baxter Carolyn and O'leary, P.L. and Westoboy, Adam (eds.), Economics and educational policy : areader, Longman in association with the Open University Press, 1977, PP. 325-341 .*

(79) Woodhall, Maureen : Lending for Learning, Op. Cit, P 20

(٨٠) نادية جمال الدين : "الخدمات الطلابية المكملة لمجانية التعليم الجامعى فى مصر من أجل تحقيق المزيد من تكافؤ الفرص التعليمية " ، مرجع سابق ، ص ص ٣ - ٤ .

(81) Woodhall, Maureen : Financing students in higher education, Op. Cit, P .5

(٨٢) عبد الفتاح إبراهيم تركى : مرجع سابق ، ص ١١ .

(٨٣) عبد الله عبد الدايم : مرجع سابق ، ص ٥١١ .